

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٣٥

الثلاثاء، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد ميسا – كوادرا	(بيرو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد ولدغريما
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورونتي سوليث
	السويد	السيد أورنيوس سكاو
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1811145 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيثس، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيثس.

السيد غريفيثس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد توليت مهمتي بصفتي المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن في ١١ آذار/مارس. وتبوأت هذا المنصب مع الإعراب عن الامتنان للأمين العام على ثقته، وشعور بالامتياز لأن الفرصة قد أُتيحت لي للقيام بشيء من أجل إنهاء تلك المأساة الكبرى، وهو ما تأخر – ويقترن هذا الامتياز، كما آمل، بالتواضع الواجب في مواجهة الطابع المعقد والملح لهذا التحدي.

وقد أصبحت هذه المشاعر الحقيقية أقوى خلال الأيام التي مرت منذ ذلك الحين. وكان من دواعي سروري أن التقي واسترشد بمجموعة كبيرة من اليمنيين من جميع الأطراف ومن العديد من المنظمات المدنية. ولقد أخذت من وقت القادة واستمعت إليهم بنفس الاهتمام الذي استمعت فيه إلى آراء الفئات الأقل حظا.

وكما هو الحال دائما من واقع تجربتي الشخصية، فقد كانت النساء اللواتي التقيت بهن غالبا ما يتكلمن بأكبر قدرٍ من الوضوح وبإسهاب عمّن يخشون وكذلك من يقدمن الدعمَ إليه.

فالتعليقات العامة بشأن اليمن، كما هو الحال في أي مأساة دولية أخرى، زاخرة وللأسف تتسم بالنقد الهدام في كثير من الأحيان. والخطاب المعني باليمن، ربما من المفهوم السائد، يتسم بعدم التسامح، والقسوة. أنني اعلم، كما يعلم الحاضرون، أن السلام يصبح ممكناً عندما نرى الخير في خصومنا على الرغم من أننا نستطيع أن نرى بوضوح وحشية الحرب. إنّ تركيزي على الاستماع إلى اليمنيين وإشراكهم قبل جميع الأولويات الأخرى، ليس بقرارٍ عديم الجدوى. نحن نعلم أن حل النزاع في اليمن لا يمكن أن يأتي إلا من خلال اتفاق يُبرم بين قادتها لتنحية خلافاتهم جانباً والاتفاق على التعامل مع بعضهم ليس من خلال الاقتتال بل عبر الحوارِ والنقاش. لذلك، فإن وضع اليمنيين أولاً، ليس مجرد أمر سليم وصحيح فحسب؛ بل هو أيضا السبيل الوحيد الذي سيؤول بنا إلى السلام.

ففي تجربتي محاولاحل النزاعات، تعلمتُ أن أصدق ما يقوله الناس من خلال كلامهم – إيلاءهم الثقة نعم، ولكن أيضا مع التحقق من ذلك. يجب أن نثق في التأكيدات التي نسمعها، حتى وإن كنّا نعلم أن الاختبار النهائي لذلك يكمن فيما سوف يقدمونه عملياً. لذلك فأنني عندما أسمع كلماتٍ إيجابية من قائد أو آخر، وغالباً ما يكون ذلك موضعاً للسخرية والتشكيك من الجانب الآخر، فإن مساري هو: دعونا نأخذ الكلمات الجيدة تلك ونستخدمها استخداما حسنا.

إن تقريري الذي أقدمه اليوم هو تقريرٌ أولي. سأقول لكم ما أعرفه، وما أخشاه أيضاً. وسوف أحاول أيضاً تحديد بوادر الأمل. وخطتي هي أن أعرض على هذا المجلس خلال الشهرين القادمين إطار عمل لإجراء المفاوضات. هناك أنباء جيدة وأخرى سيئة. وإنني أعتذر عن هذه الصيغة، لكنها الحقيقة.

والنبأ السار – وهذه هي رسالتي الرئيسية إلى أعضاء هذا المجلس اليوم — هي أن الحل السياسي لوضع حد لهذه الحرب هو متاح بالفعل. والخطوط العريضة لهذا الحل لا تخفى على أحد. فهي تشمل إنهاء القتال، وسحب القوات وتسليم الأسلحة الثقيلة في المواقع الرئيسية، بالإضافة إلى الاتفاق على تشكيل حكومة تتسم بالشمولية، وتجمع الأطراف معا على توافق في الآراء من أجل بناء السلام. وذلك أمر يمكن القيام به. فكل الأشخاص الذين تكلمت معهم، من أوسع نطاق من الأطياف السياسية اليمنية، أخبروني أنهم يريدون ذلك، وأنهم يريدونه بسرعة، وأنهم سوف يعملون مع الأمم المتحدة لتحقيق ذلك، وأنهم يدركون العواقب، وكما هو الحال في جميع الاتفاقات بين الخصوم، ستكون التنازلات المتبادلة مطلوبة. وأود أن أؤكد أن التوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات، الأمر الذي لا يمكن أن يكون مضموناً، يستدعي التحلي بالصبر والمثابرة وحسن النية بين الأطراف.

لقد توصلت إلى هذا الاستنتاج العام عبر الاستماع إلى قادة الأطراف. ولقد أكدت لهم أن ما يريده الأمين العام وما يطلبه هذا المجلس هو أيضا ما يريده كل اليمنيين – يمنٌ مستقر وآمن مع حكومة مسؤولة أمام مواطنيها. وأود أن أعرب عن امتناني للرئيس هادي على وقتهِ وصبرهِ واستعدادهِ لوضع هموم شعبه في الصدارة. فحكومتهِ لم تدخر جهداً لضمان فهمي لمواقفها واحتياجاتها واستعدادها للمشاركة. وإنني أعول على دعمهم، وهو أمر أساسي لنجاح هذا المسعى.

وقد شجعني لقائي مع قيادة حركة أنصار الله في صنعاء. وأكدوا لي أن حركتهم ترغب في إنهاء هذه الحرب، وأنها سوف تتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق ذلك. ولقد تكررت هذه الرسالة على مسامعي في العديد من اللقاءات الأخرى التي تشرفت بإجرائها مع كبار قادة حركة أنصار الله. وهذا الموقف البنّاء يشجعني كثيراً. لقد استمعت إلى وجهات نظرٍ مماثلة من قادة مجموعات واسعة النطاق على نحو استثنائي من الأحزاب السياسية اليمنية، وإنني ممتن لهم أيضا.

وإنني لم أزرْ الجنوب بعد، لكنني بدأت ألتقي بالمجموعات الجنوبية. وكما يمكن لأعضاء المجلس أن يتصوروا، فقد أحدث النزاع تغييرات رئيسية على أرض الواقع في المحافظات الجنوبية، وجعل إحباطات وتطلعات الجنوبيين الطويلة الأمد أكثر بروزا. فلن يكون هناك سلام في اليمن إذا لم نستمع أيضا إلى أصوات الجنوب ونتأكد من إدراجها في الترتيبات السياسية التي تنهي الحرب.

ليس من المستغرب أن وقف الحرب ليس على نفس القدر من بناء السلام، وهذا ينطبق كذلك على اليمن. ويتعين علينا في المقام الأول تحويل طاقاتنا صوب أعمال وقف هذه الحرب. فالأطراف الضرورية لهذه المهمة المحددة هي التي يمكن أن تُسهم قراراتها في إنهاء هذه الحرب. لقد كنت متسقاً في إيصال نفس الرسالة إليهم بأن هذه هي المهمة الأولى. إن التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق الحوار الشامل بين الأطراف اليمنية هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع اليمني ومعالجة الأزمة الإنسانية القائمة بشكل نهائي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعيّن على جميع أطراف النزاع التخلي عن الشروط المسبقة لإجراء المحادثات ومنح مكتبي إمكانية الوصول دون قيود ودون شروط إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، كما أكد هذا المجلس في بيانه الرئاسي الأخير، الذي اعتمد في آذار/مارس (S/PRST/2018/5).

ومع ذلك، فإن بناء السلام سيكون دائماً مهمة أكبر، تستند إلى سوابق مختلفة ومشاركةٍ أوسع نطاقا. وسيكون الحوار الوطني، بسجله المثير للإعجاب من حيث الشمولية والمشاركة المدنية، سابقةً حاسمة. وسيكون ذلك هو جدول الأعمال الانتقالي – ليشمل المصالحة، وهي البند الأول الذي يتطلب اهتماماً كبيراً من جانبنا بعد نهاية النزاع؛ وعملية مراجعة الدستور، وإعادة الإعمار وإعادة بناء مؤسسات الدولة. وبالتالي، فإن هذا يتعلق

بتحويل الدولة. يستدعي تحقيق هذا العمل مشاركة كاملة من المجتمع المدني لضمان أن تتجاوز هذه العملية جانب السياسة وتجسد تطلعات جميع اليمنيين.

لقد قلت إن هناك أنباء جيدة، ولكن هناك أيضا أخرى سيئة. هناك قول مأثور بأن أحلك ساعات الليل سواداً هي التي تسبق الفجر. فلنأمل في أن يكون هذا هو الحال. ولن تكون بمثابة أخبار جديدة بالنسبة لأعضاء المجلس أنه أدنى ما يقال عن الحرب أنها قد أضحت أكثر ضراوةً وأكثر إلحاحاً خلال الأسابيع القليلة الماضية. ويساورني القلق إزاء العدد المتزايد من القذائف التسيارية التي أطلقت باتجاه المملكة العربية السعودية، وأشير إلى أن المجلس قد أعرب عن رأيه في هذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، يساورني القلق إزاء العمليات العسكرية المكثفة في محافظة صعدة. وقد استمرت المواجهات العسكرية والضربات الجوية في العديد من المناطق الأخرى في اليمن، بما في ذلك محافظات صنعاء وتعْز والجوف ومأرب والحُديدة وحجة والبيضاء ولحْج. وتستمر الاشتباكات من دون تغييرات كبيرة على الخطوط الأمامية، ولكن مع ورود تقارير مزعجة تفيد بسقوط ضحايا في صفوف المدنيين. ونستمع أيضاً – وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لنا – إلى تقارير غير مؤكدة تُفيد بأن حركات القوات في اليمن آخذة في التزايد وأن الآفاق الرهيبة للعمليات العسكرية المكثفة في الحُديدة، التي أعلن عنها منذ فترة طويلة، قد تكون وشيكة.

ونحن نشعر بالقلق، ببساطة، لأن أيا من هذه التطورات قد يطيح بفرص السلام بضربة واحدة. وأنا مقتنع بأن هناك خطراً حقيقيا من ذلك. نحتاج جميعا بصورة عاجلة وعلى نحو إبداعي إلى إيجاد سبل لتقليص فرص السماح لتلك الأحداث التي من شأنها أن تغير قواعد اللعبة بإحباط الآمال الحقيقية للغالبية العظمى من اليمنيين وتعطيلها.

إن شعب اليمن بحاجة ماسة إلى بوادر أمل على انتهاء الحرب عما قريب. وإلى جانب الحاجة الملحة للوصول الإنساني غير المحدود – وأنا على يقين من أن مارك لوكوك سيتطرق إلى ذلك لاحقا – هناك تدابير أخرى يمكن أن توفر بعض الأمل. على سبيل المثال، وبتشجيع من القادة السياسيين من جميع الأطراف، فإننا نعمل على إعادة فتح مطار صنعاء أمام الحركة الجوية وكفالة حق اليمنيين في السفر ولم الشمل مع أسرهم. كما أننا حريصون على ترتيب الإفراج عن السجناء وتبادلهم. وأخبرني الجانبان برغبتهما في رؤية جميع السجناء وقد أفرج عنهم. وأشعر بارتياح شديد لذلك. وسنبذل قصارى جهدنا لتحقيق ذلك، وسنقدم تقريرا إلى المجلس عما قد يحرز من تقدم.

ويساورنا بالغ القلق أيضاً إزاء عمليات الاحتجاز التي تقوم بها كل الأطراف. ونعرف بحكم التجربة في أماكن أخرى أن الاحتجاز التعسفي والواسع النطاق للمدنيين في النزاع المسلح يعتبر انتهاكا مروعا وعائقا أساسيا أمام مجتمع مستقر وأمام المصالحة، وهو أمر أساسي لإحلال السلام. وتلك مسائل مهمة من أجل بناء الثقة. والأهم من ذلك هو العمل البطولي الذي تقوم به الوكالات الإنسانية في اليمن يومياً بقيادة مارك لوكوك وصديقتي وزميلتي العزيزة ليز غراندي.

ويعرف أعضاء هذا المجلس أكثر مني الأهمية الاستراتيجية للاستقرار في اليمن. فهو من الأهمية بمكان بالنسبة لشعب اليمن وجيرانه والمجتمع الدولي الأوسع. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال ضمان استقرار اليمن حتي يتسنى التركيز على النشاط الإرهابي والقضاء عليه في نهاية المطاف، وحتى يمكن التعويل على سلامة ممراته البحرية. وتحقيق ذلك يتطلب التآزر الفعال بين جهود الوساطة، ولي فيها دور، والدبلوماسية، ولهذا المجلس دور فيها. فالوساطة بدون دعم الدبلوماسية مآلها الفشل بالتأكيد. وسنبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى اتفاقات تقبل بها الأطراف اليمنية، ولكن لأعضاء المجلس والدول الأعضاء، من وقت لآخر، أن يضعوا قوة الرأي العام الدولي وراء هذه الاتفاقات، ولوحدة مجلس الأمن وعزمه آهمية حسمة.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): لايزال اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. ثلاثة أرباع السكان - أكثر من ٢٢ مليون شخص - يحتاجون بصورة عاجلة إلى شكل ما من أشكال المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ٨,٤ مليون شخص يكافحون من أجل العثور على وجبتهم التالية. إن الأزمة تسحق الأسر والمؤسسات، وتؤثر الآن تقريبا على كل القطاعات وعلى كل جانب من جوانب الحياة اليمنية. ويمكن أن تتحسن أحوال الشعب اليمني إذا ما اتخذت تدابير عاجلة ومشتركة. وقد أطلع المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيث مجلس الأمن على التطورات على الصعيد السياسي في إحاطته الإعلامية التي قدمها للتو.

والوكالات الإنسانية عززت مساعداتها وقدرتها على تقديم المساعدة في اليمن. وتعد عملية الإغاثة هذه من أكبر العمليات وأكثرها تعقيدا على مستوى العالم. مائة وتسعون شريكاً، معظمهم من اليمنيين، يقدمون المساعدة لملايين الأشخاص في الآلاف من المواقع كل شهر. وفي العام الماضي، قمنا بزيادة تغطية المساعدة الغذائية من ٣ ملايين شخص شهريا في كانون الثاني/يناير إلى أكثر من ٧ ملايين شخص شهريا في كانون الأول/ديسمبر. أما بالنسبة لعام ٢٠١٨، فإن لدي برنامج الأغذية العالمي خططاً للوصول إلى ١٠ ملايين شخص شهريا، ونفعل الشيء نفسه في قطاعات أخرى، بما في ذلك المياه والصحة والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية.

وتظل العملية الإنسانية في اليمن بالفعل واحدة من أكبر العمليات في العالم. لدينا خمسة مراكز إنسانية قائمة لتنسيق المساعدات في جميع أنحاء البلاد، ونستكشف إمكانية فتح المزيد، بما في ذلك في مأرب والمكلا. وفي كل أسبوع، يجري تنسيق حركة عشرات من الحركات الإنسانية، بما في ذلك قوافل الغذاء، ومئات من المواقع الإنسانية المحددة من جانب أطراف النزاع. ويمكننا الوصول إلى السكان في جميع المقاطعات الـ ٣٣٣، وفي كل مقاطعة نهدف إلى جمع بيانات عن عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة كل شهر.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، تشاركت السويد وسويسرا والأمين العام رئاسة مؤتمر إعلان التبرعات المعني باليمن. وكما قال الأمين العام، "كان نجاحا مشهوداً للتضامن الدولي". وقد تعهدت أربعون من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بأكثر من بليوني دولار. وأشكرهم على هذا السخاء. وأود بشكل خاص أن أعرب عن التقدير للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على تقديم مبلغ ٩٣٠ مليون دولار كمساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية. وهذه ليست مجرد مساهمة كبيرة بشكل استثنائي فحسب؛ بل إنها كانت فورية وسريعة وغير مشروطة، وتم صرفها بالكامل أيضاً.

وعلى جميع أطراف النزاع أن تتخذ خطوات عملية لحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، تمشيا مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. غير أن السجل المتعلق بهذه المسألة ما زال متبايناً. وكانت هناك تحسينات. فالرحلات الجوية والسفن التابعة للأمم المتحدة تتحرك بانتظام في مهامها الإنسانية. وهذا أمر إيجابي، لكن مازلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء الواردات التجارية عبر جميع موانئ اليمن، ولا سيما الحديدة والسليف. وقبل الحرب، كانت اليمن تعتمد على الواردات لتغطية ٩٠ في المائة من الأغذية الأساسية وكل احتياجاتها من الأدوية والوقود تقريبا. وأدى النقص التجاري والتأخير في الموانئ إلى حدوث زيادات حادة في أسعار المواد الغذائية والمستلزمات المنزلية. فالموانئ هي شريان الحياة في اليمن. ونحن نقوم بدورنا لضمان تمكنها من العمل بصورة سليمة. ويسرني أن أؤكد أنه يجري اتخاذ خطوات لزيادة تعزيز آلية الأمم المتحدة للتحقق

والتفتيش، التي تقوم بفحص الشحنات التجارية الواردة إلى مينائي الحديدة والسليف.

ونحن نشجع كل المعنيين على التعجيل بتطبيع الشحنات التجارية إلى الحديدة والسليف، وكذلك إلى الموانئ اليمنية الأخرى. ويقلقنا أن شركات النقل البحري تتردد في دخول المياه اليمنية. وأسبابها تتعلق بمشاكل التعامل بالنقد الأجنبي والقطاع المصرفي، فضلا عن الموانئ، ولكن النتيجة هي استيراد كميات غير كافية من الأغذية. ويتعين معالجة ذلك. فالزيادات في الأسعار، ولخاصة الأغذية، تجبر مئات الآلاف من الأسر المعوزة على اللجوء إلى المساعدة الإنسانية من أجل البقاء.

ويقلقنا أيضاً أن مطار صنعاء لا يزال مغلقا في وجه الملاحة التجارية، ما يمنع الآلاف من المرضى ذوي الحالات الحرجة من السفر إلى الخارج بحثاً عن العلاج غير المتاح في اليمن. وفي عدة مناسبات، خلال الشهر الماضي، أثرت الأنشطة العسكرية التي أجريت بالقرب من المطار على الرحلات الجوية الإنسانية. وفي الأسبوع الماضي، وقعت حوادث خطيرة بالقرب من مواقع إنسانية كان يجري التنسيق بينها. ونعمل مع جميع الأطراف بشكل وثيق لضمان عدم تكرارها.

وفي داخل اليمن، تؤثر العوائق البيروقراطية التي يفرضها صانعو القرارات في صنعاء على عمليات الإغاثة. وما زال موظفو الوكالات الإنسانية يواجهون تأخيرات فيما يتعلق بالتأشيرات والموافقات على المشاريع، والقيود المفروضة على الواردات والتخليص الجمركي، والتأخيرات الطويلة وعمليات التفتيش عند نقاط التفتيش. وفي الأسابيع الأخيرة، صورت بعض وسائط الإعلام في صنعاء العمليات الإنسانية بشكل غير دقيق وغير عادل، واحتُجز موظفو المساعدة الإنسانية. ويساورنا القلق أيضا إزاء انعدام الأمن في بعض أنحاء البلد، ولا سيما في الجنوب. ولئن كان يمكننا الوصول الجزئي إلى جميع المناطق الـ ٣٣٣ في اليمن، فإن القيود وانعدام الأمن يعني أن ما يقدر بنحو ١,٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة يعيشون في مناطق يتعذر وصول المنظمات الإنسانية إليها. ويجب إزالة كل العراقيل التي تحول دون وصول العاملين في المجال الإنساني إلى الناس.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا ما زلنا نواجه تحديات جمة. وما لم تتخذ تدابير الآن في المناطق العالية المخاطر، سنواجه خطر تفشي الكوليرا على نطاق واسع مرة أخرى. وفي العام الماضي، أصاب تفشي الكوليرا والإسهال المائي أكثر من مليون شخص.

ولا تزال الآثار تراوح مكانها. وفيما نحن على مشارف موسم الأمطار، فإن الظروف التي أنشأت هذا التفشي لا تزال موجودة. وتطبيقا للدروس المستفادة من العام الماضي، فإننا نفعل كل ما في وسعنا للاستجابة. وتقوم الأجهزة بالتخزين المسبق للإمدادات، ومعالجة مصادر المياه بالكلورين وإطلاق حملات التحصين.

وكما هو الحال مع التحديات الأخرى، فإن تقديم استجابة ناجحة يتطلب إتاحة إمكانية الوصول إلى اليمن بصورة مأمونة وبلا عرقلة وبدون عوائق وإلى جميع أنحاء اليمن للعاملين في مجال العمل الإنساني وللإمدادات الإنسانية. ونحن بحاجة إلى الحصول على واردات وقود يمكن التنبؤ بها للمحافظة على استمرار عمل المستشفيات ومحطات معالجة المياه. ويلزم دفع مرتبات موظفي الحكومة اليمنيين الذين يضطلعون بأعمال كثيرة من أجل التأهب للأزمة والتصدي لها. ولا تزال أجور معظم عمال الصحة والنظافة لم تسدد منذ أكثر من عام ونصف العام.

ويدعو إلى القلق العميق تأثير الغارات الجوية والقصف المدفعي والقتال على السكان المدنيين، ولا سيما في محافظات الحديدة وتعز وصعدة وحضرموت وحجة. وتزهق أرواح المدنيين. وتدمر الهياكل الأساسية العمومية. والتشريد آخذ في الازدياد.

وتؤثر الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات على الإنتاج الزراعي والاقتصاد عموما، فضلا عن تهديدها للحياة المدنية. ويتعرض ٣ ملايين من النساء والفتيات لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وشأني شأن المبعوث الخاص، فإنني بدوري لا أزال أشعر بالقلق البالغ حيال الصواريخ التي تطلق على المملكة العربية السعودية من داخل اليمن. فذلك يضيف بعدا آخر إلى الحرب الأهلية ويعرض العديد من المدنيين لخطر كبير. وأود أن أذكّر جميع الأطراف بأن عليها التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي. وهناك حاجة إلى ضبط النفس لتجنب أي تصعيد من شأنه أن يزيد من استمرار تفاقم معاناة الناس العاديين.

ومع أن بوسع الاستجابة الإنسانية أن تفعل الكثير، وهي تفعله، فإنها لا يمكن أن تحل هذه الأزمة. ولذلك فإنني أكرر دعوة المبعوث الخاص جميع الأطراف إلى الانخراط بصورة مجدية مع الأمم المتحدة بدون شروط مسبقة بغية التوصل إلى تسوية دائمة عن طريق التفاوض من أجل تحقيق السلام المستدام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بالمبعوث الخاص الجديد، وأشكره على إحاطته الإعلامية. كما أشكر السيد لوكوك على تقييمه وأرحب بالزملاء اليمنيين.

إنها لحالة تدعو إلى اليأس، ومن الواضح، كما بين المبعوث الخاص، أنه لا يمكن تسويتها، في نهاية المطاف، إلا بالتوصل إلى حل سياسي. وأعتقد أننا جميع نتفق على ذلك. وأعتقد أن ما قاله وكيل الأمين العام عن الآثار الإنسانية – وبخاصة كون ٨ ملايين شخص يقتربون من المجاعة ومليون شخص معرضين لخطر الكوليرا والأمراض المماثلة – أمر مروع للغاية وينبغي أن يكون دافعا إلى أن يتخذ المجلس إجراء. وأعتقد أن على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعها لتمكين المبعوث الخاص من وضع خطته بالسرعة التي حددها لنا من فوره. وأشيد بوضوح الخطة التي حددها وبعناصر الخطة. وآمل أن نتمكن، بوصفنا المجتمع الدولي، من أن نحشد كل تأثيرنا ونحث الأطراف على الانخراط بحسن نية في عملية الأمم المتحدة. وبالرغم من أن النزاع أحدث بعض الآثار الإنسانية البائسة للغاية، فإنه نزاع يمكن حله.

لقد قال وكيل الأمين العام إننا إذا اتخذنا إجراء سريعا مشتركا، فإن بوسعنا حينئذ أن نحرز بعض التقدم الجيد للغاية. وذلك تماما حيث ينبغي أن نبذل جهودنا. وبصفتنا المجلس، فإنني آمل أن نتمكن من تشجيع الناس على منح إمكانية الوصول الكامل وبدون عوائق إلى اليمن للمبعوث الخاص، ولفريقه وللجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. وفي ذلك الصدد، فإن الاجتماعات التي حدد المبعوث عقدها في المنطقة، بما في ذلك في صنعاء مع كبار زعماء الحوثيين، تلقى ترحيبا كبيرا. وأود أن أبرز بعض المجالات لاتخاذ إجراء فوري محدد.

لقد تطرق وكيل الأمين العام للتعهدات المالية، وأنا أوافق على أن حجم السخاء الذي أبدته المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة والكويت مميز للغاية. ونحن أنفسنا، بوصفنا المملكة المتحدة، قدمنا ٢٥٠ مليون دولار لهذا العام والعام المقبل. وأعتقد أننا جميعا نعلم أن ذلك المال وحده لن يكون كافيا. ويلزم أن نفعل المزيد من أجل إيصال الإمدادات التجارية. وشعرت بالقلق حيال مشكلة العملة الأجنبية، نظرا لأن الكثير من المواد الغذائية والإمدادات التي تصل إلى اليمن يلزم أن تأتي من مصادر تجارية. فلا يمكن للمساعدة الإنسانية أن تتعامل مع حجم الإمدادات المطلوب. ويلزم أن يكون النقل البحري التجاري قادرا على المشاركة إذ أنه بالغ الأهمية لنظم المياه والصرف الصحي. وآمل أن نتمكن جميعا من إيجاد سبل لحث المنظمة على التعاون في ذلك الصدد.

ونقطتي الثانية تتعلق بإمكانية الوصول إلى المناطق الواقعة في نطاق سيطرة الحوثيين حيث نرى الكثير من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد. لقد أبرز البيان الرئاسي الذي اعتمد في آذار/مارس (S/PRST/2018/5) أهمية حملات التحصين، كما قال وكيل الأمين العام.

ثالثا، أود أن أكرر الدعوة المتعلقة بدفع أجور العاملين الحكوميين غير العسكريين. إن الأسر لا تملك الإمكانيات اللازمة لشراء الأغذية. وهي لا تملك الوسائل اللازمة لشراء الأدوية ونصف المرافق الصحية قد أغلقت أبوابها. وكل ذلك يسهم في جعل الحالة في اليمن أكثر بؤسا مما ينبغي أن تكون عليه، من الناحية الموضوعية.

وأود الآن أن أتناول الاستقرار الإقليمي. إن تأثير النزاع على الاستقرار الإقليمي آخذ في الازدياد وهو تأثير خطير. فهو يضع المملكة العربية السعودية في دائرة الخطر ويعرض المواطنين السعوديين للخطر. ويستدعي إدانتنا الصريحة استمرار الهجمات الصاروخية للحوثيين، بما في ذلك استخدام القذائف التسيارية، على الأهداف المدنية في المملكة العربية السعودية. إن الاستهداف المتعمد للمناطق المدنية أمر بغيض. فهو مخالف للقانون الدولي ومناف للقانون الإنساني الدولي. وندعو جميع الأطراف المتورطة في النزاع إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وعلى نحو ما أكده وكيل الأمين العام، فإن ذلك لا يزال لم يتحقق بدرجة وافية.

وأود أيضا أن أشدد على أن ذلك يشكل حقا تهديدا للأمن الوطني للمملكة العربية السعودية وذلك، بدوره، يؤدي إلى تجدد النزاع على أرض الواقع. ولذا فإن هذا الأمر من الأهمية بمكان، ويحدوني الأمل في أن يتمكن المجلس من المساعدة على ضمان تنفيذ جميع الدول الأعضاء تنفيذا تاما لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه المجلس.

وعلى وجه الخصوص، خلص فريق الخبراء المعني باليمن المكلف بموجب القرار ٢٣٤٢ (٢٠١٧) إلى أن الصواريخ وما يتصل بها من مواد أصلها إيراني أُدخلت إلى اليمن بعد فرض حظر توريد الأسلحة المحدد الأهداف. وذلك، بدوره، يعني أن إيران غير ممتثلة للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). إننا نحث إيران بشدة على الامتناع عن النشاط المزعزع للاستقرار، ونناشد جميع الدول الأعضاء أن تستخدم كل ما لديها من نفوذ لضمان وقف الإمداد بالصواريخ التي تؤجج النزاع داخل اليمن.

وأود أن أؤكد على ملاحظات المبعوث الخاص بشأن إمكانية إحراز التقدم. ولدينا في متناولنا أيدينا القدرة على القيام بعمل من أجل المساعدة على وضع حد لهذا النزاع. فذلك إسهام هام للغاية بوسع المجلس أن يقدمه من أجل صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين في وقت نشهد العديد من المشاكل في الكثير من المسائل الأخرى. وأود أن أختتم بياني بحث جميع أعضاء المجلس على التكاتف لدعم الأمم المتحدة وللسعي إلى تحقيق السلام في اليمن.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

ويرحب وفد الولايات المتحدة بوجود المبعوث الخاص غريفيث في المجلس. فقد تولى إحدى أصعب المهام الدبلوماسية ونحن نشكره عليها. إن الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها من أجل إيجاد حل سياسي للنزاع في اليمن. ونقدر بشكل خاص كونه تواصل بسرعة مع جميع الأطراف اليمنية المعنية.

ونأمل من جميع الأطراف أن تتعاون مع الأمم المتحدة بدون شروط مسبقة في المستقبل.

إنّ الحالة في اليمن مسألة ينبغي لجميع أعضاء مجلس الأمن الاتفاق عليها. فاليمن ليس سوريا. ونقر بأن هناك ضرورات

للسلام في اليمن، وأن الحرب قد ألحقت خسائر مروعة بالشعب اليمني. فالخدمات الحكومية، مثل المدارس والمستشفيات والمياه النظيفة لا تكاد تكون موجودة.

حالة الفوضى هذه توفر البيئة المثالية للجماعات الإرهابية، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للعثور على ملاذ آمن وللتخطيط للهجمات التي يمكن أن تهددنا جميعا. هناك ضرورة ملحة للبحث عن السلام. بيد أن الدفع من أجل السلام يتطلب أيضا ألاّ نكافئ السلوك السيئ. وعلى إيران والحوثيين أن يفهموا على نحو أكثر أننا جديون عندما يتعلق الأمر بأنشطتهم المزعزعة للاستقرار. وكوننا نسعى إلى السلام فذلك لا يعني أننا نغمض أعيننا عندما يقومون بأعمال تجعل الحرب أكثر سوءا.

بغية تحقيق السلام الدائم في اليمن، يجب على إيران أن تنهي تدخلاتها وانتهاكاتها لحظر توريد الأسلحة التي فرضها مجلس الأمن. في الأسبوع الماضي، أطلق الحوثيون جولة أخرى من القذائف التسيارية على المملكة العربية السعودية. وفي نهاية آذار/مارس، أدى حطام قذيفة أطلقها الحوثيون على عاصمة المملكة العربية السعودية إلى مقتل مدني. وقد حذرنا في وقت سابق من أنها مسألة وقت فقط قبل أن يشن الحوثيون هجمات تتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين في المملكة العربية السعودية. لقد تحققت الآن تلك التنبؤات.

مع مرور كل يوم، يزداد خطر الصراع الإقليمي. ومع ذلك، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء بعد لمساءلة الحوثيين وإيران فيما يتعلق بالأسلحة التي تشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة، وللقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). لقد ذهبنا جميعا إلى واشنطن العاصمة، لنرى القذائف مباشرة والقذائف التي عُثر عليها في المملكة العربية السعودية والتي مصدرها إيران. ولقد أثبت فريق الخبراء المستقل والمحايد المعني باليمن صحة ما عرضناه على المجلس وأكد أن إيران لا تمتثل للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

إنّ الأدلة موجودة وقاطعة. والحوثيون لا يعملون بمفردهم على كيفية صنع القذائف التسيارية وإطلاقها إلى أبعد من ١ ٠٠٠ كيلومتر لضرب عاصمة السعودية. بل إن إيران تقدم الدعم لهم. واتخاذ مجلس الأمن إجراءات لوقف تدفق الأسلحة إلى الحوثيين من شأنه أن يشكل خطوة إلى الأمام في المساعدة على إيجاد حل لهذه الحرب. وعلى الحوثيين أن يدركوا أنهم إذا ما استمروا في استخدام أسلحة الحرب المحظورة، فلسوف يتوحد المجتمع الدولي في إدانتهم. ونؤيد أيضا حق شركائنا السعوديين في القدرة على الدفاع عن حدودهم في مواجهة تلك التهديدات. وسنواصل الضغط في المجلس من أجل المساءلة الحقيقية.

إنّ الحوثيين لا يظهرون أي إشارة لوقف إطلاق القذائف نحو المملكة العربية السعودية. ومن الحتمي لمجلس الأمن أن يعمل سويا ليوضح بأن هذه الاستفزازات غير مقبولة. ونأمل أن تعتبر جميع الأطراف، لا سيما الحوثيون، أنّ وصول السيد غريفيث يتيح فرصة للبدء بمسار جديد. لقد فات الأوان لتبدي جميع الأطراف المرونة وضبط النفس بغية التوصل إلى تسوية حقيقية عن طريق المفاوضات. وأظن أننا لو استمعنا إلى اليمنيين العاديين، فإنهم سيبعثون لنا الرسالة نفسها.

ما فتئت الأمم المتحدة تشدد على الحالة الإنسانية الحرجة. وخلاصة القول إن سبعة ملايين يمني لا يعرفون من أين سيحصلون على وجبتهم المقبلة. ثمة شيء ينبغي أن يتغير. ولهذا السبب تؤكد الولايات المتحدة مرة أخرى أنه يجب على جميع الأطراف أن تفعل المزيد من أجل توسيع نطاق الحصول على السلع التجارية والمساعدة الإنسانية لكي تصل المعونة إلى الشعب اليمني. ونحن نقوم بدورنا في ذلك الشأن. لقد قمنا بتمويل أربع رافعات لميناء الحديدة، ونتوقع زيادة تدفق السلع عبره. وتدعم الولايات المتحدة أيضا آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لليمن بوصفها أداة تساعد على التصدي لخطر تهريب الأسلحة، وتساعد في الوقت ذاته أيضا السفن ذات الحمولة

المشروعة على الوصول إلى اليمن. ومن الحيوي أن يبقى ميناء الحديدة مفتوحا أمام الأنشطة التجارية والإنسانية، ونقدر الخطوات التي اتخذتها الأطراف لإبقاء الميناء مفتوحا للعمل. وعلاوة على وصول العاملين في مجال تقديم المعونة إلى الميناء، ينبغي أن يكونوا قادرين على التنقل بحرية في جميع أنحاء البلد من أجل إيصال المساعدة الإنسانية إلى من هم بحاجة إليها.

انضمت الولايات المتحدة أيضا إلى الجهات المانحة في اتخاذ الخطوات اللازمة للاستجابة للأزمة الإنسانية. وأعلنا عن تبرع بحوالي ٨٧ مليون دولار للمساعدات الإنسانية لليمن في هذه السنة المالية. ونشيد بالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص لتقديم بليون دولار تقريبا لعمل الاستجابة الإنسانية الذي تقوم بها الأمم المتحدة.

وما دامت الحرب مستمرة، يجب على الأطراف أن تتوخى الحذر في كيفية تخطيط وتنفيذ الهجمات كي تقلل من المعاناة البشرية في الميدان. لقد دعونا جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من خطر وقوع خسائر في صفوف المدنيين وإلحاق الأضرار بالبنى التحتية المدنية. وتعمل الولايات المتحدة على تقديم الدعم للتحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية، مع الحرص على تقليل عدد الإصابات في صفوف المدنيين إلى أدنى حد. ويجب على الحوثيين وقف القصف العشوائي وكفالة إيصال المعونة الإنسانية بدون أي انحراف أو تأخير. فقد بلغت الحرب في اليمن نقطة تحول حاسمة. ولدينا مبعوث جديد مستعد لتعزيز السلام.

ويمكن لمجلس الأمن أن يتخذ الخطوات اللازمة للتصدي لاستفزازات الحوثيين المتمثلة في إطلاق القذائف التسيارية، ولتعزيز وصول المساعدات الإنسانية ودعم العودة إلى المحادثات. تلك هي الأهداف التي علينا جميعا تقاسمها. وبصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، لذلك علينا ألاّ نتردد في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وهذا لا يعني أن نخشى تحديد الحوثيين ومناصريهم الإيرانيين بالاسم في القرارات المقبلة. ويعني ذلك الضغط فعليا على الطرفين للتفاوض بحسن نية في عملية الأمم المتحدة. ويعني ذلك الاستجابة بسخاء لنداءات الأمم المتحدة الإنسانية والتمسك بمطالبنا من أجل وصول المساعدات الإنسانية بدون معوقات. فإن قمنا بهذه الأمور، يمكننا إرساء الأساس لتسوية سياسية دائمة.

السيد اورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أرحب بالمبعوث الخاص مارتن غريفيث إلى مجلس الأمن في دوره الجديد للمرة الأولى وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الواضحة جدا هذا الصباح. إننا نتشاطر معه بالغ القلق إزاء مخاطر التصعيد. غير أننا نلمس أيضا الفرص التي عرضها. كما ذكر فإنّ المخاطر في اليمن كبيرة، سواء فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والاستقرار الإقليمي أو تفشي الإرهاب. وأود أن أشجعه على الاستمرار في التواصل مع أولئك الأقران الأقوياء والنساء الذين ذكرهم. ومن الواضح لنا أن المشاركة الفعّالة للمرأة في عملية السلام ستكون فاصلة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية اليوم، وكذلك على جهوده الرامية إلى معالجة الحالة الإنسانية في اليمن وضمان إبقائها في صدارة جدول أعمالنا وجدول أعمال المجتمع الدولي.

أود أن أركز في مداخلتي على نقطتين هما: أولا، الحالة السياسية، والحاجة إلى تقديم دعم قوي لاستئناف العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة؛ وثانيا، الحالة الإنسانية والحاجة إلى تنفيذ البيان الرئاسي الصادر في شهر آذار/مارس (S/PRST/2018/5).

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، يتيح تعيين المبعوث الخاص مارتن غريفيث فرصة لاستئناف العلمية السياسية في اليمن. ومن الأساسي أن يرص المجلس صفوفه الآن في تقديم دعمه القوي للمبعوث الخاص وأن يظل تركيزنا منصبا على الاستفادة من هذه الفرصة. ويتعين على أعضاء المجلس والأطراف الإقليمية أن يستخدموا نفوذهم للتأكد من أن جميع

الأطراف تتعامل بحسن نية ومن دون شروط مسبقة مع المبعوث الخاص والعملية التي تقودها الأمم المتحدة.

نشجع الأطراف على المضي قدما الآن بسرعة في تدابير بناء الثقة، كتلك المتعلقة بمطار صنعاء والإفراج عن السجناء. ويبدو من الواضح أيضا أنه تتعين معالجة المسألة الجنوبية في تلك المناقشات.

كانت بداية السيد غريفيث جيدة جدا في مهمته الصعبة. وشعرنا بالتشجيع جراء زيارته المبكرة إلى اليمن والمنطقة، ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى الاستمرار في إجراء مشاورات واسعة باتباع نهج شامل. إنّ الوصول الكامل وبدون معوقات إلى جميع الأطراف المعنية في اليمن أمر بالغ الأهمية.

أنتقل إلى الحالة الإنسانية. في ١٥ آذار/مارس، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/5) يقر فيه بالاحتياجات الإنسانية الضخمة والخطوات الفورية التي يتعين اتخاذها من أجل التخفيف من معاناة الشعب اليمني. واستندت تلك الخطوات إلى التزام جميع الأطراف باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان،

بيد أنه للأسف، من الواضح أن هذا البيان الواضح والقوي الصادر عن المجلس لم ينفذ. فالقيود والتأخيرات وعدم اليقين في الموانئ، مثل ميناء الحديدة والصليف كلها تعوق الواردات التجارية والإنسانية. إن التأخيرات والعراقيل أمام عملية الموافقة على دخول السفن من لدن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن ما انفكت تمثل عائقا لشركات الشحن الخاصة.

حتى عندما تصل الإمدادات إلى البلد، لا يزال الوصول إليها داخل البلد يمثل تحديا خطيرا بسبب الكثير من العوائق البيروقراطية ونقاط التفتيش.

وحتى اليوم، لم يتم السماح بأي عمليات إجلاء إنسانية، حتى للعلاج في حالات الطوارئ، عبر مطار صنعاء. وتستمر الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية من جميع الجهات.

كما شهدنا تجدد الهجمات الصاروخية من الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون وتستهدف المملكة العربية السعودية، وهو ما أدانه بشدة وزير خارجيتنا. ومن الواضح أن انتهاكات القانون الإنساني الدولي مستمرة، وولم يتم بعد تحديد الجهة التي ينبغي مساءلتها عن هذه الانتهاكات. لقد حان الوقت للانتقال من القول إلى الفعل فيما يتعلق بالحالة في اليمن. لقد حان الوقت ليطلب المجلس أن تنفذ قراراته تنفيذا تاما. لقد حان الوقت لإشراك الأطراف بفعالية وعلى وجه السرعة وضمان أن تلقى إرادة المجلس آذانا صاغية.

وقام المبعوث الخاص للسويد إلى اليمن، السفير بيتر سيمنبي، بزيارة إلى صنعاء وعدن في أواخر شهر آذار/مارس. وأثناء وجوده هناك، التقى بممثلي الحكومة اليمنية، والحوثيين، والمؤتمر الشعبي العام، والمجلس الانتقالي الجنوبي. كما اجتمع مع الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية والمحلية التابعة للمجتمع المدني، فضلا عن الأشخاص المشردين داخليا وغيرهم من ضحايا النزاع. وخلال الزيارة التي قام بها، حث السفير الأطراف على العمل مع العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين، والقضاء على جميع العقبات التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية. ويوفر البيان الرئاسي الذي قدمه المجلس أساسا جيدا لإجراء مناقشات من هذا القبيل، وينبغي أن يستخدمه جميع أعضاء المجلس. وعلى الرغم من التحديات العديدة والمعروفة جيدا، فقد أظهرت الأطراف، خلال الاجتماعات التي عقدها، نفس الدلائل على زيادة الاستعداد للانخراط في العملية التي تقودها الأمم المتحدة، وهو ما أشار إليه السيد غريفيث في وقت سابق اليوم. ويجب أن نغتنم ذلك الزخم.

وباعتبارنا أحد المشاركين في استضافة الحدث الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لليمن في جنيف في ٣ نيسان/أبريل، نود أن

نشارك السيد لوكوك في توجيه الشكر إلى جميع الجهات المانحة التي شاركت، مما أسفر عن تقديم تعهدات بأكثر من ٢ بليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن. وستسهم التعهدات المقدمة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إسهاما كبيرا في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الطوارئ. ونحن الآن ندعو جميع الجهات المانحة إلى سداد المدفوعات التي تعهدت بها في أقرب وقت ممكن. وقد بينت بوضوح حلقة النقاش التي عقدت بشأن إيصال المساعدات الإنسانية التي شكلت جزءا من ذلك المؤتمر مدى الصعوبة التي تعمل بها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية في اليمن. ومن الواضح أنه من دون معالجة هذه المسألة الأساسية، لن يمكن أن تصل الأموال التي تم جمعها إلى المحتاجين بفعالية كما ينبغي.

وفي الختام، فقد كان البيان الرئاسي الصادر في ١٥ آذار/ مارس هو الأقوى حتى الآن بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. فقد جسد حالة الطوارىءفي الميدان ؛إلا أنه بعد شهر من ذلك، ما زالت حالة الطوارىء قائمة. ويجب علينا أن نبذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ، مع القيام في الوقت نفسه بدعم المبعوث الخاص. إن الحالة البائسة في اليمن تتطلب مزيدا من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي، كما ينبغي للمجلس أن يكثف جهوده في الأسابيع والشهور المقبلة لتقديم دعم موحد.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيد مارتن غريفيث على إحاطته الإعلامية المفصلة والمفيدة للغاية وعلى تقييمه الأولي للخطوات اللازمة لإحياء المفاوضات السياسية في الحالة الصعبة التي نشهدها. وأود أن أؤكد للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن على دعم فرنسا الكامل وثقتها. كما أود أن أشكر السيد مارك لوكوك على جهوده وعلى إحاطته الإعلامية، التي تبين مدى الحالة المقلقة في اليمن.

وسأركز اليوم على ثلاث نقاط، هي: تزايد حدة النزاع اليمني والأثر الإقليمي للأزمة؛والتدهور المستمر للحالة الإنسانية؛والحاجة إلى البدء بالعملية السياسية.

إننا جميعا مدركون لخطورة الحالة في اليمن. وما برحت فرنسا تدعو الأطراف إلى استئناف مسار المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة بدون شروط مسبقة، لأنه، كما نعلم جميعا، لا يوجد حل عسكري للنزاع. كما نشدد على الحاجة الملحة إلى وضع الأسلحة.

وفي هذا السياق، فإن الإطلاق الأخير لقذائف على المملكة العربية السعودية أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف. فبالإضافة إلى خطورة عمليات إطلاق القذائف العشوائية وما يترتب عليها من آثار على الأمن والاستقرار الإقليميين، فإنها تحد من إمكانيات التوصل لنتائج سياسية في اليمن. وقد أعربنا مرارا عن قلقنا إزاء إطلاق القذائف التسيارية الحوثية على المملكة العربية السعودية والبحر الأحمر، وقمنا بإدانة عمليات الإطلاق تلك. وفي هذا السياق الإقليمي المتوتر للغاية، فإننا ندعو الأطراف إلى التهدئة. كما نود أن نضع في اعتبارنا أن استمرار النزاع لا يفيد سوى الجماعات الإرهابية، التي تستغل الفوضى لتعزيز وجودها وتوسيع نطاقه. وهذا هو أحد العوامل الهامة التي يجب أن تجمعنا معا.

إن أول ضحايا هذا النزاع هم المدنيين، في سياق تستمر فيه الحالة الإنسانية في التدهور. وتعد هذه الأزمة الإنسانية من بين أكثر الأزمات خطورة في العالم. وقد رحبنا مرارا وتكرارا بالإعلان عن الخطة الإنسانية للتحالف، وهي خطوة إيجابية ومشجعة. كما نرحب باعتماد البيان الرئاسي الأخير، S/PRST/2018/5، الذي يحدد خريطة الطريق الإنسانية. وأخيرا، فإن مؤتمر المانحين الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر في جنيف مكن من تعبئة حوالي ٢ بليون دولار لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن

لعام ٢٠١٨. وهذه نتيجة جيدة للغاية، وإن لم يكن قد تم سد الفجوة بالكامل بعد.

وفي هذا السياق، لا يزال الحصول على المعونة الإنسانية هو شاغلنا الرئيسي. ومن الأهمية بمكان أن تكفل جميع الأطراف الوصول السريع والآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية واللوازم التجارية إلى من هم في حاجة إليها. ويجب ضمان الوصول إلى جميع الموانئ والمطارات، بما في ذلك موانئ الحديدة والصليف ومطار صنعاء، والإبقاء عليها مفتوحة. وفي هذا الصدد، نرحب بآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش، التي ترمي إلى تقليص وقت انتظار السفن التجارية. ومن الضروري أن تشمل الإمدادات جميع الاحتياجات، سواء كانت من الأغذية أو الأدوية أو البنزين. ولا يزال معدل التغطية الحالي غير كاف، ولا سيما من الوقود.

ومن الأولويات القصوى الأخرى ضمان الاحترام الكامل للقانون الإنساني الدولي من أجل حماية السكان المدنيين والعاملين في المجال الطبي والإنساني. ويجب على الأطراف احترام المناطق والفترات الزمنية المخصصة لوصول الإمدادات والعاملين في المجال الإنساني والطبي. وأشير على وجه الخصوص إلى مطار صنعاء.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء حالة الأشخاص المشردين، وعلى وجه التحديد إزاء احتمال تعرض أكثر من ٣ ملايين من النساء لخطر العنف الجنسي، فضلا عن خطر ظهور وباء جديد من الكوليرا والخناق في الأشهر المقبلة. ويجب على الأطراف أن تساعد الأمم المتحدة على التصدي لهذا الخطر في المناطق المعرضة للخطر.

وستظل فرنسا في حالة تعبئة تامة من أجل تحسين حالة السكان اليمنيين بشكل ملموس. وقد أعلن الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أن المؤتمر الإنساني بشأن اليمن سيعقد بحلول هذا الصيف في باريس بغية إطلاق مبادرات جديدة من أجل السكان المدنيين ولتحسين حمايتهم من انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وبطبيعة الحال، نود أن نكون على اتصال وثيق مع المبعوث الخاص، السيد مارتن غريفيث، وكذلك مع السيد مارك لوكوك، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة المعنية من أجل إعداد هذا المؤتمر على النحو الواجب.

وفي هذا السياق الحرج، يجب علينا - اقترانا بالتزامنا الإنساني - أن نظل أكثر احتشادا من أي وقت مضى لدعم دينامية سياسية جديدة، وهي النتيجة المستدامة الوحيدة لهذا النزاع. ويتيح وصول مارتن غريفيث الفرصة لجميع الأطراف للعودة إلى المشاركة بجدية بدون شروط مسبقة في المفاوضات. ولكي يؤدي مهمته، يجب أن يصل المبعوث الخاص إلى جميع المناطق والبلدان التي يريد الذهاب إليها، دون أن يمنعه أي طرف من التنقل أو يعرضه للخطر.

وبنفس الروح، يجب أن نستمر في نقل رسالة واضحة إلى الجهات الفاعلة الإقليمية حول الحاجة إلى الاضطلاع بدور مسؤول وبناء في اليمن. ونعتقد أنه يمكن أن يسهم الجميع في التوصل إلى حل. ويجب أن يتمثل هدفنا المشترك في التوصل إلى وقف دائم للأعمال القتالية، وتشجيع الأطراف - دعما لوساطة الأمم المتحدة - على استئناف الحوار بغية التوصل إلى اتفاق سياسي شامل، مع احترام السلامة الإقليمية للبلد.

وأخيرا، فإن وحدة مجلس الأمن تكتسي أهمية حيوية وثمة دور لنا جميعا - بشكل فردي وجماعي - في هذا الصدد. والحقيقة أن الدعم القوي والموحد من قبل المجتمع الدولي أمر ضروري إذا ما أردنا دفع الأطراف إلى استئناف مسار الحوار. وعلى الرغم من حجم الصعوبات التي نواجهها، فإن حسن الطالع الذي نصادفه بهذه الصورة المشجعة يمكن أن يخلق فرصة تاريخية لإنهاء النزاع اليمني. فلنعمل معا من أجل تهيئة الظروف المواتية لتحقيق تلك النتائج من خلال دعم المبعوث الخاص.

ويمكن لأعضاء يالمجلس أن يطمئنوا إلى التزام فرنسا الثابت بتحقيق تلك الغاية.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود مملكة هولندا أن تبدأ بالإعراب عن خالص الشكر إلى مقدمي الإحاطتين، المبعوث الخاص للأمين العام مارتن غريفيثس ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، على إحاطتيهما الواضحتين والشاملتين للغاية. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالسيد غريفيثس في مجلس الأمن، وأن أؤكد مجددا دعمنا الكامل لجهوده.

أود اليوم أن أركز على ثلاثة جوانب: عملية السلام والأزمة الإنسانية المستمرة والحاجة إلى معالجة التحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن.

أولا، في ما يتعلق بالعملية السياسية، يمكن أن يكون عام ٢٠١٨ حاسما. فتعيين مبعوث جديد يجلب معه فرصا لاستئناف الحوار – ذلك الحوار الذي تمس الحاجة إليه فيما يدخل النزاع عامه الرابع. وعلى جميع أطراف النزاع اغتنام هذه الفرص والقيام بذلك دون شروط مسبقة.

ونحن ندين استمرار إطلاق القذائف التسيارية من جانب الحوثيين، وندعو جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد. ونرحب بجهود المبعوث الخاص للتواصل على نطاق واسع وبصورة شاملة للجميع في أسابيعه الأولى في المنصب، والتي تحدث خلالها مع اليمنيين من جميع أطراف النزاع، فضلا عن بلدان المنطقة. وأود بصفة خاصة أن أرحب بما ذكره المبعوث الخاص عن إشراك المرأة في ذلك التواصل. ونحن نؤيد بقوة هذا النهج الشامل للجميع، وندعو الأطراف كافة إلى إتاحة إمكانية الوصول الكامل للمبعوث الخاص.

في غياب وقف إطلاق النار، لا يزال تأثير الأعمال العدائية على المدنيين مصدر قلق كبير. ويجري الإبلاغ عن انتهاكات كثيرة جدا لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني. ومرة أخرى، ندعو بإلحاح إلى الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني من جانب جميع أطراف النزاع. وبينما تتواصل الحرب، فإن الحاجة إلى المساءلة تصبح أكثر بروزا. ودون ذلك، فإن فرص التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية قابلة للدوام ستكون ضئيلة.

ثانيا، في غياب تسوية سياسية، نوجه اهتمام المجلس إلى الأزمة الإنسانية. والتعهدات بتقديم بليوني دولار خلال مؤتمر المساعدة الإنسانية في جنيف خطوة إيجابية. ونرحب بسرعة صرف التعهد السخي بتقديم بليون دولار تقريبا من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ونهيب بجميع الدول الأعضاء أن تحذو حذوهما وأن تصرف تعهداتها في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، فإن التعهدات لا قيمة لها إذا لم تكن إمكانية الوصول مضمونة. وندعو إلى التنفيذ الكامل للبيان الرئاسي المؤرخ ١٥ آذار/مارس (S/PRST/2018/5)، ولا سيما دعوة المجلس الواضحة من أجل الفتح الكامل والمستدام لجميع الموانئ اليمنية أمام السلع الإنسانية والتجارية على حد سواء. ومما يبعث على القلق البالغ أن الواردات الغذائية التجارية لم تصل بعد إلى مستواها قبل فرض الحصار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفي بداية عام ٢٠١٨، كان ٨,٤ ملايين شخص يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر المجاعة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٧.

ثمة دور حاسم لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لليمن في استعادة ثقة شركات الشحن التجارية التي نأت بنفسها عن البلد منذ بداية الحصار. والآلية تحظى بدعمنا الكامل، ونحن نرحب بالخطوات المتخذة مؤخرا لمعالجة هذه المسألة. ومن المهم بنفس القدر أن تصل البضائع التي تدخل اليمن إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وحرية الوصول إلى جميع أنحاء اليمن أمر

أساسي، وينبغي لجميع الأطراف إزالة العقبات البيروقراطية التي لا داعي لها.

ونقطتي الثالثة تتعلق بالاقتصاد. إن اليمن لا يمكنه البقاء على المعونة الإنسانية وحدها. وبسبب التضخم وفقدان الدخل بالنسبة للكثير من اليمنيين، تتناقص بسرعة إمكانية الحصول على الإمدادات المتاحة تجاريا. ومن الضروري دفع مرتبات موظفي القطاع العام في جميع أرجاء اليمن – ليس لتوفير دخل لملايين اليمنيين المحتاجين فحسب، بل أيضا ليتسنى استئناف الخدمات العامة الأساسية، لا سيما في قطاعي الصحة والصرف الصحي. ومع اقتراب فصل الصيف، يجعل خطر تجدد تفشي الكوليرا هذه المسألة أكثر إلحاحا.

في الختام، يتعين على جميع أطراف النزاع اتخاذ الخطوات التالية. يجب منع المزيد من التصعيد. ويجب على الأطراف أن تعمل مع المبعوث الخاص الجديد دون شروط مسبقة. ويجب السماح بإمكانية الإيصال المستمر للمساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى اليمن وإلى جميع أنحائه. ويجب اتخاذ خطوات عاجلة من أجل استئناف دفع المرتبات واستعادة الخدمات العامة. وبعد أكثر من ثلاث سنوات من النزاع، فإن أقل ما يستحقه الشعب اليمني هو أن نبذل قصارى جهدنا.

السيد العتيبي (الكويت): بداية، أود أن أجدد التهنئة للسيد مارتن غريفيثس على تعيينه مبعوثا خاصا للأمين العام إلى اليمن، متمنيا له ولفريقه المساعد التوفيق والسداد. ونعرب عن تقديرنا وشكرنا للسيد غريفيثس ولوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، على إحاطتيهما القيمتين والهامتين بشأن مستجدات الأوضاع السياسية والإنسانية في اليمن.

سأتناول في كلمتي ثلاثة عناصر أساسية، وهي التطورات السياسية والأمنية والوضع الإنساني والرسالة التي يتعين على مجلس الأمن توجيهها.

في ما يتعلق بالتطورات السياسية والأمنية، فعلى الصعيد السياسي، استمعنا للتو من السيد غريفيث حيال نتائج اللقاءات التي أجراها منذ توليه مهامه كمبعوث خاص مع الأطراف اليمنية وأود أن أؤكد له هنا دعمنا لجهوده ولجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تسوية النزاع في اليمن الشقيق بشكل سلمي.

إن دولة الكويت تؤمن بأنه ليس هناك حل عسكري أو حل إنساني للأزمة في اليمن، إنما حل سياسي والذي يتعين أن يكون مبنيا على المرجعيات السياسية الثلاث، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومُخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما في ذلك القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ونرحب في هذا السياق بالبيان الصادر عن مكتب السيد غريفيث بتاريخ ١٩ آذار/مارس الماضي والذي أشار فيه إلى عزمه على إعادة إحياء العملية السياسية بين الأطراف اليمنية، استنادا إلى المرجعيات الثلاث السالفة الذكر واستكمالا لجولات المشاورات السابقة، بما في ذلك مشاورات الكويت في عام ٢٠١٦، التي أوشك خلالها الطرفان على التوقيع على اتفاق شامل ينهي القتال الدائر بينهما ويحقن دم الشعب اليمني الشقيق.

وعلى الصعيد الأمني، فإن استهداف مناطق مأهولة بالسكان في المملكة العربية السعودية وبشكل متعمد من قبل جماعة الحوثي بالصواريخ الباليستية والتي وصل عددها إلى ١١٩ ما هو إلا دليل واضح على تحدي جماعة الحوثي لإرادة المجتمع الدولي وتجاهلها للمساعي الرامية للوصول إلى الحل السياسي المنشود لإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق. ونجدد هنا إدانتنا وبأشد العبارات للهجمات الصاروخية الباليستية من قبل جماعة الحوثي على المملكة العربية السعودية وتهديد دول الجوار وكذلك لتهديدها سلامة الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر، مما يشكل تهديدا للسلم والأمن الإقليمي والدولي. ونؤيد المملكة العربية السعودية الشقيقة فيما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها.

وقد كان لمجلس الأمن موقف واضح وصريح وموحد بإدانة مثل هذه الهجمات الصاروخية الباليستية على المملكة. وأصدر المجلس بيانا رئاسيا بتاريخ ١٥ آذار/مارس (S/PRST/2018/5)، تضمن إدانة وبأشد العبارات لتلك الهجمات الصاروخية. كما أصدر بيانا صحفيا لاحقا بتاريخ ٢٨ آذار/مارس (SC/13270)، يدين وبأشد العبارات هذه الهجمات التي استهدفت عددا من المدن في المملكة بما فيها العاصمة الرياض ويطالب بوقفها.

إلا أن رد الحوثيين كان الاستمرار في إطلاق هذه الصواريخ في تحد واضح، الأمر الذي يبيّن مجددا عدم جديتهم وتمسكهم بخيار التصعيد العسكري والعنف، بدلا من خيار السلام والحوار، ونؤكد هنا كذلك الحاجة إلى أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بحظر الأسلحة وفقا للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وفيما يخص الوضع الإنساني، نرحب بنتائج مؤتمر المانحين بشأن الأوضاع الإنسانية في اليمن، الذي عُقد في جنيف بتنظيم من قبل الأمم المتحدة وسويسرا والسويد، والذي تمخض عن حشد تعهدات مالية تقدر ببليوني دولار. ولقد تعهدت دولة الكويت في ذلك المؤتمر بتقديم مساعدات إغاثية وإنسانية لليمن بقيمة ٢٥٠ مليون دولار. ونناشد الوفاء بالتعهدات لمن لم يقم بذلك في أقرب وقت، نظرا للاحتياجات الإنسانية الملحة لليمن الشقيق. ونثمن هنا تبرع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ مشترك قارب البليون دولار والتبرع السخي للمملكة المتحدة ودول أخرى، آملين في أن تسهم هذه التعهدات في تحسين الأوضاع الإنسانية في اليمن خلال هذا العام.

ثالثا، الرسالة التي يتعين على مجلس الأمن توجيهها. إن مجلس الأمن يجب أن يستمر في موقفه الموحد والحازم حيال الملف اليمني وأن تكون رسالة المجلس واضحة للأطراف اليمنية، خاصة جماعة الحوثي وعلى النحو التالي: أولا، لا يمكن الاستمرار في تجاهل قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي والتعنت في الانخراط في العملية السياسية، ومن غير المقبول تغليب المصالح الشخصية والطموحات السياسية على مصلحة الشعب بأكمله. ثانيا، من غير المقبول إطلاقا مواصلة الهجمات الصاروخية الباليستية على دول الجوار وتهديد الملاحة البحرية في باب المندب والبحر الأحمر، الذي يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليمي والدولي. إن الحل الأمثل للأزمة يجب أن يستند على المرجعيات الثلاث المتفق عليها والالتزام بالحفاظ على وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه ودعم الشرعية الدستورية ورفض أي تدخل في شؤونه الداخلية، وهو ما أكده مؤتمر القمة العربية الأخير في المملكة العربية السعودية قبل عدة أيام. إننا نحث الأطراف اليمنية على العمل مع المبعوث الخاص السيد مارتن غريفيثس للتوصل إلى تسوية سلمية، بدءا باتخاذ تدابير بناء الثقة، وندعوها إلى وضع نصب أعينهم دائما مصلحة اليمن، هذا البلد العربي العظيم في تاريخه وثقافته وحضارته وشعبه.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين تهنئتهم المبعوث الخاص مارتن غريفيثس على إحاطته الإعلامية الأولى في هذه القاعة. وأشكره على تقريره الأولي ونعرب عن استعدادنا لتقديم دعمنا الكامل له ولبعثته. كما أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية.

ونثني على الإسهام المتميز لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية، لا سيما في توفير إمدادات طبية متزايدة وتقديم الخدمات والإجراءات الجراحية المنقذة للحياة. وتؤكد كازاخستان من جديد دعمها لالتزام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من المنظمات الإنسانية بصورة متفانية بتخفيف معاناة الشعب اليمني في ظروفه الصعبة الحالية. ومنذ بداية هذا الشهر، قام الشركاء في المجال الإنساني بتزويد حوالي ٠٠٠ ٦٠ شخص بالمساعدة الطارئة. ولا يزال أكثر من مليوني شخص، فر ٩٠ في المائة منهم من ديارهم قبل أكثر من عام، نازحين في جميع أنحاء البلد بسبب النزاع. ومن الضروري زيادة المساعدات

الإنسانية الطارئة وتيسير الوصول دون عوائق إلى جميع مناطق اليمن. ونشدد على وجوب احترام جميع الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني ويتعين على جميع الأطراف تحمل المسؤولية عن تخفيف الحالة الإنسانية عن طريق التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية ذات الصلة.

وتجدر الإشارة إلى حملة التحصين الواسعة النطاق لمكافحة انتشار مرض الدفتريا في اليمن، والتي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية واليونيسف والسلطات الصحية. وقد استهدفت تلك الحملة حوالي ٢,٧ مليون طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ أسابيع و ١٥ سنة في ١١ محافظة. وحتى تاريخ ١ آذار/مارس، كان برنامج الأغذية العالمي قد قدم مساعدات غذائية طارئة لأكثر من ٦ ملايين شخص، وزود حوالي مليوني شخص بمياه الشرب الآمنة من خلال إعادة تأهيل شبكات المياه في المناطق الحضرية وتنفيذ برامج للمياه في المناطق الريفية، وتم توصيل المياه إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٣٧٥ شخص من المشردين داخليا الأشد ضعفا.

ويرحب وفد بلدي بقرار التحالف إبقاء جميع الموانئ اليمنية الرئيسية، بما في ذلك الحديدة والصليف، مفتوحة من أجل السماح بإيصال الشحنات الإنسانية والتجارية دون قيود، على غرار الوضع السابق عندما كان اليمن يستورد ٩٠ في المائة من احتياجاته من المواد الغذائية الأساسية. والحفاظ على تدفق تلك الواردات ضروري للغاية للمساعدة الإنسانية.

وعلى المسار السياسي، نشعر بالقلق جراء تجدد الأعمال العدائية في اليمن، لا سيما في محافظة الحُديدة الجنوبية في اليمن، التي تبعد حوالي ١٠٠ كيلومتر جنوب ميناء الحديدة، وفي محافظة صنعاء في شمال اليمن. كما ازدادت حدة الهجمات الجوية والاشتباكات في محافظة الجوف المجاورة. ولذلك، تدعو كازاخستان جميع الأطراف إلى الالتزام بإنشاء نظام جديد لوقف الأعمال العدائية. ومن شأن الاتفاق على هدنة مؤقتة كهذه تهيئة الظروف لاستئناف المفاوضات.

ومن الواضح أن حل جميع القضايا المعلقة وتحقيق الاستقرار في البلد سوف سيتطلبان سنوات عديدة من الجهد الإضافي ومشاركة المجتمع الدولي. ومع ذلك، فإن وقف الأعمال القتالية سيتيح فرصة لانتعاش الاقتصاد وحل الأزمة الإنسانية واستعادة الخدمات العامة الأساسية للسكان، والتي تضررت بشدة على مدى السنوات الثلاث الماضية. ويتعين أن يشكل تحقيق هذا الهدف أولوية بالنسبة للمجلس.

ويجب على مجلس الأمن بشكل عام العمل بشكل أكثر حزماً لحل النزاع اليمني والتركيز على استقرار الحالة في المنطقة بأكملها ومكافحة الإرهاب وتنفيذ المهمة الإنسانية من أجل الحفاظ على أرواح المدنيين ووضع حد للحرب في البلد. ويقوم المبعوث الخاص بدور رئيسي في هذا الصدد. وقد قلنا مرارا وتكرارا إن الدعم الخارجي المتوازن للتسوية في اليمن يمكن أن يكمّل بفعالية عمل المبعوث الخاص. ويتعين تكثيف البحث عن حل سلمي للصراع من خلال الحوار وتدابير بناء الثقة، ويجب التوصل إلى وقف إطلاق نار شامل وعاجل دون شروط مسبقة.

ولا يمكن تحقيق النصر بالوسائل العسكرية حصرا. ومن الضروري منع انقسام البلد. ويجب على جميع الأطراف في اليمن السعي إلى تقديم تنازلات ورفض القرارات الأحادية التي يمكن أن تضر بعملية السلام. وفي الوقت نفسه، يتعين على أطراف النزاع الإحجام عن ارتكاب أفعال قد تؤدي إلى تصعيد الحالة وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي. ومن غير المقبول شن هجمات بالقذائف على أهداف مدنية على أراضي المملكة العربية السعودية، وتدين كازاخستان بشدة تلك الهجمات. ويجب على جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وسط تصاعد التوترات. فالتصعيد العسكري ليس حلا.

إن اليمن يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج أكثر من ٢٢ مليون شخص، أي ثلاثة أرباع السكان، إلى

المساعدات الإنسانية والحماية. وفي ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة، من المهم أن تبدأ الأمم المتحدة خطة لاتخاذ المزيد من الإجراءات. وقد كان من دواعي سرورنا إعلان المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت، فضلا عن أكثر من ٣٠ بلدا آخر، عن تعهدات سخية في ٣ نيسان/أبريل في جنيف بتقديم أكثر من بليوني دولار لدعم الاستجابة الإنسانية في اليمن. وكانت كازاخستان أيضا جزءا من هذا الجهد. ونحن نؤيد رأي الأمين العام القائل بأن الموارد الإنسانية مهمة للغاية، ولكنها ليست كافية. ومن الضروري أن تصل هذه الموارد إلى المحتاجين.

أخيرا، ندعو أطراف النزاع أيضا إلى إبداء الإخلاص والتحلي بالمرونة وتفادي الاختلافات خلال المشاورات وحل المسائل المعقدة بالشكل الصحيح، ولا سيما انسحاب القوات ونزع السلاح وتشكيل حكومة وحدة وطنية، من أجل التوصل إلى تسوية شاملة، تراعي الظروف الوطنية في اليمن وشواغل جميع الأطراف. وإننا نتفق تماما مع ما قاله الأمين العام من أن التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية، من خلال حوار شامل للجميع بين الأطراف اليمنية، هو الحل الوحيد.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): لأبدأ بالترحيب بالممثل الخاص الجديد للأمين العام المعني باليمن، السيد مارتن غريفيثس، وبالإعراب عن دعم بولندا الكامل له ولمكتبه في سعيهما إلى استئناف العملية السياسية في اليمن. كما أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة الإنسانية في البلد.

أولا، أود أن أشدد على الحاجة الملحة إلى استئناف العملية السياسية في اليمن. إن بولندا على اقتناع تام بأن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي تمهيد الطريق للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. وأود أن أكرر ما قاله العديد من المتكلمين. لن يحقق السلام الدائم ويضع حدا للمعاناة الهائلة للمدنيين، الذين ما زالوا يتحملون وطأة القتال الدائر، إلا عملية سياسية حقيقية وشاملة بين الأطراف اليمنية.

ونحن نرى في تولي السيد غريفيثس منصب المبعوث الخاص فرصة فريدة لاستئناف مفاوضات السلام، التي ينبغي الاضطلاع بها بمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، وكذلك جميع فئات المجتمع اليمني، بما في ذلك النساء والشباب. ونشجع الجهات الفاعلة في المنطقة التي لها تأثير على أطراف النزاع على إقناعها بالانخراط البناء مع السيد غريفيثس ومكتبه وبالمشاركة في العملية التي تقودها الأمم المتحدة بحسن نية ومن دون شروط مسبقة.

ولأنتقل إلى الحالة الإنسانية. أعرب عن أسمى آيات تقدير بولندا لحكومتي السويد وسويسرا، اللتين استضافتا، إلى جانب الأمم المتحدة، الاجتماع الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لليمن في وقت سابق من هذا الشهر. ونرحب، شأننا شأن أعضاء المجلس الآخرين، بنتائج هذا الحدث، الذي أكد التزام المجتمع الدولي برفع المعاناة عن الشعب اليمني.

وكما سمعنا من السيد مارك لوكوك، فإن الحالة الإنسانية في اليمن لا تزال بائسة، على الرغم من بعض التطورات الإيجابية. فما زال انتشار القتال وانعدام الأمن الغذائي والتدهور الاقتصادي الشديد يلحق أضرارا هائلة بالسكان. ونحن نعتقد أنه بغية تحسين حالة المدنيين، من الضروري ضمان أن تدفع رواتب موظفي القطاع العام في جميع أرجاء اليمن حتى يتسنى استئناف الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم. ويجب ضمان استمرار إيصال المساعدات الإنسانية والسلع التجارية، بما في ذلك الغذاء والوقود والعلاج الطبي. ولذلك، فإننا نحث جميع أطراف النزاع على الامتثال الكامل لأحكام البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في ١٥ آذار/مارس (S/PRST/2018/5) وكفالة أن تبقى جميع الموانئ اليمنية مفتوحة وعاملة على الوجه الأكمل. وكذلك نحث الأطراف على تيسير وصول العمليات الإنسانية في جميع أنحاء الإقليم.

وفيما يتعلق بالأعمال العدائية الجارية في اليمن، فإننا ندعو الأطراف مرة أخرى إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد القتال. وتدين بولندا بشدة جميع الهجمات العشوائية، بما في ذلك الضربات الجوية، التي لها أثر مدمر على المدنيين. وكذلك ندين بشدة الهجمات بالقذائف التسيارية التي يشنها الحوثيون ضد المملكة العربية السعودية. إن جميع الأطراف ملزمة بموجب القانون الدولي الإنساني بكفالة حماية المدنيين والبنية التحتية الإنسانية. كما ندعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع فريق الخبراء البارزين على الصعيدين الدولي والإقليمي بشأن اليمن للسماح بإجراء دراسة شاملة لجميع الادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان. وأخيرا، نكرر الدعوة إلى وقف الأعمال العدائية في اليمن.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد غريفيثس، ووكيل الأمين العام لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونرحب بتولي السيد غريفيثس منصب المبعوث الخاص الهام.

إن العملية السياسية في اليمن حاليا في حالة جمود، وتتواصل النزاعات العسكرية وتظل الأزمة الإنسانية خطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده للوساطة، وأن يشجع جميع الأطراف في اليمن على التوصل إلى وقف لإطلاق النار والعودة إلى مسار الحل السياسي من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في اليمن في أقرب وقت ممكن. إن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق سلام دائم في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. ومن الضروري دعم جهود وساطة الأمم المتحدة، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها والوثائق الختامية لمؤتمر الحوار الوطني والانخراط في حوار ومفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للمسألة في أقرب وقت ممكن.

ويجب أن يظل مجلس الأمن والأطراف المعنية متحدين، وأن يدعموا جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيثس، وأن يكثفوا الجهود المبذولة من أجل محادثات السلام والمفاوضات، ويشجعوا جميع أطراف النزاع على كسر الجمود في أقرب وقت ممكن من أجل حل خلافاتهم عن طريق الحوار. ومن المهم دعم المبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى وضع خريطة طريق أو خطة عمل في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سياسي للحالة في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي وبلدان المنطقة أن يقدموا مساعدة بناءة في ذلك الصدد.

إن الحالة الإنسانية الراهنة في اليمن مزرية. والكوليرا مستمرة ويواجه ملايين الأشخاص المجاعة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المزيد من المساعدة الإنسانية للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. وترحب الصين بالنجاح في عقد المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن في جنيف. وقد قدمت الصين، من خلال الوسائل الثنائية وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي، مساعدة إنسانية إلى اليمن بلغت في مجملها ١٥٠ مليون يوان، من أجل التخفيف من المجاعة والقضاء على الكوليرا. وسنواصل تقديم المساعدة إلى شعب اليمن قدر استطاعتنا.

إن ضمان سلاسة وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن هو السبيل إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. وينبغي للأطراف المعنية أن تعمل معا من أجل إتاحة الوصول الآمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية من أجل تهيئة الظروف المواتية للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في اليمن. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف من أجل دعم عمل المبعوث الخاص وتواصل الاضطلاع بدور بناء في الحالة في اليمن.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد مارتن غريفيثس، على إحاطته

الإعلامية. ونغتنم هذه الفرصة لكي نؤكد له دعمنا الكامل في الأعمال المقبلة. وكذلك نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية المفيدة.

إننا نواجه، للأسف، حالة مثبطة للهمم في اليمن. ومرة أخرى، فإننا نأسف لحقيقة أنه، على الرغم من نداءات مجلس الأمن المتكررة للأطراف لاستئناف الحوار السياسي وإنهاء الأزمة الإنسانية الحادة التي يعاني منها البلد – التي وصفها وكيل الأمين العام لوكوك بأنها أسوأ أزمة إنسانية – ما زلنا نشهد زيادة في عدد الاشتباكات المسلحة. فقد تصاعد العنف في محافظات الحديدة وتعز وسعد والجوف، من بين مناطق أخرى. وقد وردت تقارير عن غارات جوية واشتباكات مسلحة أسفرت، وفقا لما جاء في تقرير صدر في ٩ نيسان/أبريل من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، عن مقتل ما لا يقل عن ٤١ شخصا في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الاشتباكات الجارية إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ٨٥ شخص أجبروا على مغادرة ديارهم منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، مما رفع مجموع عدد المشردين داخليا إلى أكثر من مليوني شخص.

وبالمثل، هناك تقارير متزايدة عن تجنيد الأطفال كمقاتلين. فاستنادا إلى تقرير صادر عن اليونيسيف في ٢٧ آذار/مارس، جند ما لا يقل عن ٤٠٠ ٢ طفل منذ عام ٢٠١٥ كمقاتلين وسط تهديدات ووعود بتعويض مالي لأسرهم.

وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة الإنسانية المزرية لا تنطوي فحسب على التصدي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي، التي تعرض ٨,٤ مليون شخص لخطر المجاعة و ٦٠ في المائة من السكان لخطر انعدام الأمن الغذائي، بل أيضا لتفشي وباء الكوليرا الذي أثر على ١,١ مليون شخص تقريبا في ٢٢ من المحافظات اليمنية البالغ عددها ٢٣ وتسبب في مقتل أكثر من ٢٠٠ ٢ شخص منذ بداية انتشاره في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ومن المؤسف أن تلك الحالة تفاقمت بسبب تفشي وباء الخناق الخطير، الذي أدى، وفقا لتقرير منظمة الصحة العالمية الصادر في ١٧ آذار/مارس، إلى إصابة أكثر من ٣٠٠ ١ شخص و ٧٦ حالة وفاة مؤكدة حتى الآن هذا العام.

وإزاء تلك الخلفية، يود وفد بلدي التأكيد مرة أخرى على دعوة المجلس إلى الحفاظ على موقفه الثابت والإجماعي المتعلق بإدانة الأعمال والحملات العدائية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة في اليمن وتهدد على نحو متهور أرواح ٢٧ مليون من الأشخاص الأبرياء. كما يجب علينا أن نستنكر ونرفض على نحو متسق أي هجمات عشوائية على السكان المدنيين، بما في ذلك، بطبيعة الحال، إطلاق القذائف والقصف الجوي، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات صارخة للقانون الدولي.

وبالمثل، فإن صوتنا يجب أن يكون واضحا وحازما في دعوة جميع الأطراف إلى ضمان التشغيل الكامل والمستمر لجميع الموانئ والمطارات وطرق الوصول، وبخاصة موانئ الحديدة والصليف ومطار صنعاء، لأنها شرايين الحياة من أجل بقاء السكان. كما ندعو الأطراف لأن تمتثل للبيانين الرئاسيين المعتمدين في ١٥ آذار/مارس (S/PRST/2018/5) و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/PRST/2017/7) وتنفذ تنفيذا نهائيا أحكام القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الأطراف أن تتخلى عن أية شروط مسبقة للدخول في الحوار، وتوقف الأعمال العدائية فورا وتلتزم بإجراء المفاوضات، مما سيُمكن انتقالا سياسيا شاملا ومنظما وفقا لمطالب الشعب اليمني وتطلعاته في إطار احترام السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للجمهورية اليمنية.

وفي هذا السياق، فإننا نذكر بما قاله الأمين العام في ١٣ نيسان/أبريل، عندما ذكر في هذه القاعة أنه

”لا يوجد سوى مسار واحد لإنهاء النزاع اليمني ومعالجة الأزمة الإنسانية: التوصل إلى تسوية سياسية

تفاوضية من خلال الحوار الشامل للجميع بين الأطراف اليمنية.'' (S/PV.2318، الصفحة. ٢)

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): تود كوت ديفوار أن تشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. ويود وفد بلدي أيضا أن يغتنم فرصة أول إحاطة إعلامية للسيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص الجديد للأمين العام المعني باليمن، ليهنئه على تعيينه متمنيا له كل التوفيق في الاضطلاع بواجباته.

وبعد مرور ثلاث سنوات على اندلاع النزاع في اليمن، لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق بوجه خاص إزاء التدهور المستمر للحالة الإنسانية، التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها أسوأ أزمة إنسانية في العالم. والواقع أن الإحصاءات مزعجة بشكل خاص، حيث أن نحو ١٠ ٠٠٠ من الأرواح البشرية قد أزهقت، وأكثر من ٣ ملايين شخص شُردوا و ٢٤ مليون شخص يعانون من سوء التغذية، بمن في ذلك ٢,٤ مليون طفل، ناهيك عن خطر المجاعة والدمار الناجم عن وباء الكوليرا الذي يؤثر على السكان.

ونظرا لخطورة الحالة، فإن كوت ديفوار تدعو إلى التضامن الدولي. وفي هذا الصدد، نرحب بمؤتمر المانحين المعقود في جنيف في ٣ نيسان/أبريل، الذي أسفر عن أكثر من بليوني دولار في شكل تبرعات معلنة بموجب خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن. إن بلدي يشكر جميع المانحين على تضامنهم السخي، ويرحب على نحو خاص بالتزام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بجمع مبلغ إضافي بمقدار ٥٠٠ مليون دولار من الجهات المانحة في المنطقة.

وعلى الرغم من جهودنا المشتركة، فإن الحالة الإنسانية في اليمن ستستمر في التدهور في ظل غياب أفق سياسي قابل للتطبيق. ويشجب وفد بلدي المأزق السياسي الحالي ويدعو إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع عن طريق عملية سياسية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف اليمنية المعنية. ويحث المجتمع الدولي، في مواجهة الخطر الأكيد المتمثل في زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها، على زيادة استثماره في السعي إلى حل سلمي للأزمة التي استمرت فترة طويلة جدا.

ويرى بلدي أن الجهود السياسية التي يبذلها المجتمع الدولي بغية إيجاد حل سلمي للأزمة اليمنية ستكون عقيمة تماما إذا لم تقترن بتحقيق تقدم كبير في الميدان. إن تنفيذ وقف شامل لإطلاق النار واستئناف المفاوضات السياسية من أجل السلام الدائم، تحت رعاية الأمم المتحدة، هو اليوم السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، الذي يجب أن يلتزم به المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، ترحب كوت ديفوار بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإضفاء زخم جديد على محادثات السلام والحوار السياسي. وترحب على نحو خاص بالزيارات التي قام بها مؤخرا المبعوث الخاص الجديد إلى الرياض وصنعاء، في إطار المشاورات مع الأطراف اليمنية، وهي علامات مشجعة على تنشيط العملية السياسية.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ويدعو أطراف النزاع إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة.

السيد ولدغريما (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام المعني باليمن، السيد مارتن غريفيث، على أو إحاطة إعلامية يقدمها إلى المجلس. ونهنئه على تعيينه ونعرب عن دعمنا له وهو يشرع في أداء مسؤولياته الثقيلة لتيسير التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة اليمنية. ومما يثلج صدرنا أنه بدأ بالفعل في التواصل مع الأطراف وإقامة علاقات التعاون اللازمة التي ستكون حتمية في تنشيط العملية السياسية. والاستماع إلى آراء اليمنيين أنفسهم أمر بالغ الأهمية

حقا. ونحن نقر بأن الأزمة في اليمن تتطلب درجة عالية من الاستعجال، ولكننا نعتقد أيضا أنه لا بد من تقديم الدعم وإبداء التفهم وسعة الصدر من جانب جميع الأطراف، بما في ذلك المجلس، حتى يتسنى للمبعوث الخاص الجديد أن يوجد طريقا شاملا للمضي قدما من شأنه أن يكون فعالا في إنهاء النزاع. وقد شدد المبعوث الخاص أيضا على تلك النقطة في إحاطته الإعلامية، ونحن نتطلع إلى الإطار الجديد للتفاوض، الذي يعتزم أن يعرضه في غضون الشهرين المقبلين.

كما نشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية، ونؤكد من جديد تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني على مواصلة خدمتهم المتفانية في تقديم العون في ظل ظروف صعبة.

وبينما تدخل الحرب عامها الرابع، فإننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المتعددة الأوجه والمعقدة في اليمن، بما لها من أثر مدمر متواصل على المدنيين. وفي هذا الصدد، نشكر الأمم المتحدة وحكومتي السويد وسويسرا على استضافة اجتماع رفيع المستوى لإعلان التبرعات في جنيف في ٣ نيسان/أبريل. كما نشكر جميع المانحين على التعهد بتقديم أكثر من بليوني دولار. ونأمل أن يتم صرف الأموال المتعهد بها بسرعة لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٨. وكما ذكر الأمين العام ووكيل الأمين العام لوكوك خلال ذلك الحدث، بالإضافة إلى الجانب المالي، فإن نجاح الخطة في الوصول إلى جميع اليمنيين المحتاجين للمعونة يتطلب تيسير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق وبشكل مستمر.

ولا نزال نؤمن بأن الحل الوحيد للأزمة اليمنية هو عملية سياسية سلمية وشاملة يقودها اليمن وتلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب اليمني، مع الاحترام الكامل لسيادة البلد وسلامته الإقليمية. ونعتقد أيضا أن شواغل بلدان المنطقة ينبغي معالجتها. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد تأييدنا للبيان الرئاسي الذي اعتمد في ١٥ آذار/مارس (S/PRST/2018/5) والبيان الصحفي الصادر في ٢٨ آذار/مارس (SC/13270)، اللذين مكنا المجلس من التكلم بصوت واحد، مؤكدا، في جملة أمور، على ضرورة عودة جميع الأطراف إلى الحوار باعتباره الوسيلة الوحيدة لتحقيق تسوية سياسية عن طريق التفاوض. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذهما تنفيذا كاملا والمشاركة البناءة مع المبعوث الخاص غريفيث في استئناف الحوار السياسي والاتفاق على وقف الأعمال العدائية. وينبغي لنا أن نغتنم فرصة تعيين المبعوث الخاص الجديد لإظهار الإرادة السياسية اللازمة للعمل معه من أجل التوصل إلى اتفاق، وهو اليوم أمر ممكن كما قال، وإنهاء الحرب.

وأخيرا، نعتقد أن التضامن الدولي الذي أُعرب عنه خلال اجتماع إعلان التبرعات ينبغي أن يتكرر أيضا من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم لإنهاء أسوأ مأساة إنسانية في عصرنا. ونتفق تماما مع ما قال المبعوث الخاص فيما يتعلق بالأهمية الاستراتيجية لإنهاء الأزمة في اليمن، ليس فحسب من أجل اليمنيين أنفسهم، الذين عانوا الكثير خلال السنوات الأربع الماضية، بل أيضا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود أولا أن نهنئ السيد مارتن غريفيث على تعيينه مؤخرا مبعوثا خاصا للأمين العام إلى اليمن، وأن أشكره على إحاطته الممتازة الواضحة المفيدة. وعلى الرغم من أن الإحاطة التي قدمها ليست سوى إحاطة أولية، كما أشار، إلا أنها شديدة التفصيل والشمول. ونتمنى له كل النجاح في المهمة التي كلفه بها الأمين العام في اليمن. ونعرب عن تأييدنا الكامل له وفريقه في الاضطلاع بتلك المهمة. ونود أيضا أن نشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته المفصلة الواضحة التي تعطينا

فكرة واضحة عن الحالة في الميدان كما جرت العادة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد سلف السيد غريفيث بصفته المبعوث الخاص السابق، الذي بذل قصارى جهده لأجل التوصل إلى حل صالح للنزاع في اليمن على مدى ثلاثة أعوام تقريبا قضاها في ذلك الدور. ونتمنى له كل النجاح في تولي مسؤولياته الجديدة.

وأود أن أتطرق لثلاثة جوانب في هذه المسألة وسأردد إلى حد ما آراء أصدقائنا من الوفد الهولندي.

أولا، فيما يتعلق بالهجمات على المملكة العربية السعودية، فإن غينيا الاستوائية تدين بشدة الهجمات التي يزعم شنها الحوثيون بالقذائف التسيارية في ٢٥ آذار/مارس على المدن السعودية الرياض وخميس مشيط ونجران وجازان. وقد هددت تلك الهجمات المناطق المدنية وتسببت في سقوط عدد من القتلى. ويدل تزايد مثل هذه الحوادث - وهي أخبار سيئة نقلها إلينا السيد غريفيث هذا الصباح - على وصول هذه الأسلحة إلى أيدي جهات فاعلة من غير الدول في انتهاك لحظر توريد الأسلحة المفروض على اليمن عملا بالقرارين ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٤٠٢ (٢٠١٨). ولذلك، ندعو أعضاء المجلس إلى اتخاذ موقف موحد يدين تلك الهجمات، علاوة على تحديد ومعاقبة كل من ساعد على انتهاك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن الحظر المفروض على الأسلحة، وذلك لمنع أي تصعيد لهذا النزاع الممتد المثير للقلق، والذي نتجت عنه أسوأ أزمة إنسانية شهدها اليمن، لا سيما وأن تلك الجهات تحاول الآن تسبيب الضرر للسكان بعيدا جدا عن حدودها الوطنية.

ثانيا، نعرب عن شعورنا بالقلق الشديد إزاء المأزق السياسي في اليمن. فالنزاع العسكري لا يزال مستمرا، في حين عجزت العملية عن تحقيق أي نتائج مرضية، وما تزال الحالة الإنسانية في تدهور. وبالتالي، فإن من المهم أن تدرك الأطراف في الأزمة اليمنية أن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم لهذا الوضع الخطير يتمثل في عملية سياسية تشمل الحوار المباشر والنزيه والشامل للجميع. ويجب على الأطراف المتحاربة في اليمن دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي. وفي ذلك الصدد، حدثنا المبعوث الخاص غريفيث صباح اليوم عن خبر سار وهو الاقتراب من التوصل إلى حل سياسي وأنه يمكن تحقيقه عبر الحوار وإنشاء حكومة انتقالية شاملة للجميع. لكن ولكي يحدث ذلك، كما أوضح المبعوث الخاص، فإنه يجب أولا إنهاء الحرب المروعة في اليمن.

ثالثا، وفيما يتعلق بالجانب الإنساني للحالة، تنضم غينيا الاستوائية إلى أعضاء آخرين في المجلس في ترديد رسالة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد لوكوك، فيما يتعلق بضرورة الوفاء بتعهدات التمويل في أقرب وقت ممكن لكي يتسنى تقديم المساعدة اللازمة لـ ٢٢ مليون شخص وفقا للمعلومات الواردة من السيد جون غينغ مدير شعبة التنسيق والاستجابة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - وذلك بتقديم العون لإنهاء حالة انعدام الأمن الغذائي هذه، ومن ثم معالجة الحالة المأساوية التي أسفرت عنها هذه النزاعات. وما تزال المشاكل الإنسانية الناجمة عن الكوليرا وخطر المجاعة تبعث على القلق، ومن المهم ضمان استمرار تأهب المجتمع الدولي لمساعدة من هم في أمس الحاجة إليها. ولذلك، فإن من الضروري ضمان حرية وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المناطق المتضررة.

وختاما، نأمل أن يؤدي مؤتمر جنيف إلى دفع ٢ مليون دولار تم التعهد بها للتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتيهما. ونود أن نعرب عن تأييدنا للسيد غريفيث الذي بدأ عمله لتوه ويقوم به كما ينبغي. ونأمل أن يحقق النجاح في التغلب على هذه الأزمة التي

طال أمدها بدعم من مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية. وسوف نقدم له الدعم في جهوده هذه.

ما زلنا نتابع التطورات العسكرية والسياسية والإنسانية عن كثب في اليمن. ونشعر بقلق بالغ إزاء تزايد أعداد القتلى والجرحى نتيجة لاستمرار القتال، وكذلك استمرار تدمير البنية التحتية المدنية بما فيها المرافق الطبية. وللأسف، فإن تصاعد النزاع ما زال مستمرا حتى الآن في حين تزداد الكارثة الإنسانية سوءا. وأصبح ما يزيد على ٨٠ في المائة من السكان بحاجة إلى المساعدة، ويتضور ملايين اليمنيين جوعا. وتفشى أيضا وباء الكوليرا والدفتريا في البلد. ونعرب عن تقديرنا الكبير للجهود التي يبذلها جميع من يتخذون خطوات للتخفيف من معاناة الشعب اليمني، ونرحب بنتائج مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في جنيف في ٣ نيسان/أبريل وبالتعهدات المعلنة هناك، وخاصة من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتقدم روسيا أيضا المساعدة إلى الشعب اليمني عبر مدينتي عدن وصنعاء. ومنذ بدء المرحلة الحرجة من النزاع في عام ٢٠١٥ تمكنت الوزارة الروسية لحالات الطوارئ من إيصال شحنات من مختلف السلع الإنسانية بالطائرات يزيد وزنها على ٧٠ طن إلى اليمن. ونواصل العمل على الصعيد الثنائي من خلال برنامج الأغذية العالمي. ومع ذلك، نعتقد أن المساعدة الإنسانية وحدها لن تفضي إلى حلول مجدية على المدى الطويل. وما زلنا نرى أن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع المدني الطويل الأمد هو الحوار الذي يأخذ في الاعتبار مصالح جميع المشاركين.

وندين بشدة الهجمات العشوائية التي عادة ما يكون ضحاياها من المدنيين. وبالمثل، نعرب عن رفضنا التام لاستهداف المناطق المدنية في المملكة العربية السعودية بالقذائف التسيارية. ونحث الجناة على وقف هذه الأنشطة التي لا تساعد العملية السياسية أو في التوصل إلى أي تسوية سياسية نهائية. ونؤكد مجددا موقفنا المبدئي المؤيد للوقف الفوري للمواجهة المسلحة في الجمهورية اليمنية، ووقف استخدام القوة ومساعي أطراف النزاع الرامية إلى تسوية الخلافات بالوسائل العسكرية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال توجيه الاهتمام إلى اليمن نفسه وليس بإدخال اعتبارات جيوسياسية في النزاع. وبإبداء الإرادة والعزم السياسيين يستطيع اليمن أن يصبح مثالا للنجاح في تسوية نزاعات أخرى في المنطقة، وعاملا مسهما في تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي تحتاج إليه المنطقة بصورة ماسة.

ويحدونا الأمل في أن ينجح السيد غريفيث في عكس مسار تلك الاتجاهات. ونعتقد أن المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، التي ما فتئنا نوليها دوراً مركزياً، يجب أن يواصل جهوده الرامية إلى حمل الأطراف اليمنية المعنية على نبذ العنف والجلوس إلى طاولة المفاوضات من أجل إيجاد رؤية موحدة لنهضة االبلد في المستقبل، على أساس حوار وطني واسع النطاق والمراعاة المتبادلة لمصالح القوى السياسية الرئيسية، وكذلك قرارات المجتمع الدولي ذات الصلة. وبدلاً من نبذ أي شخص، من المهم إشراك جميع البلدان والقوى التي يمكن أن تمارس تأثيراً حقيقياً على أطراف النزاع.

ومن جانبنا، فإننا نعتزم مواصلة الإسهام في تلك الجهود. لقد دأبنا على ذلك منذ بداية الحرب الأهلية في اليمن، وكنا على اتصالات منتظمة مع كل الأطراف التي تؤدي دورا حاسما من أجل وضع الحالة في اليمن مرة أخرى على طريق السلام.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نود بصفة خاصة أن نشكر السيد غريفيث والسيد لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين والهامتين.

تؤيد بيرو تأييداً كاملاً الحوار الذي بدأه المبعوث الخاص للأمين العام مع جميع أطراف النزاع اليمني، ونود أن نشدد على تقييمه بأن هناك إمكانية حقيقية للتوصل إلى حل سياسي إذا تصرفنا بطريقة شاملة وعملية وبسرعة وبلا تحيز ومع ضبط

النفس. ونعتقد أن الجوانب السياسية والإنسانية للنزاع اليمني، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً، يجب معالجتها بصورة متزامنة وبأقصى سرعة. ولذلك فإننا نعرب عن قلقنا العميق إزاء تصعيد الأعمال العدائية، مما يفاقم أكبر الأزمات الإنسانية في العالم اليوم.

ونشير مع القلق إلى أن مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع لا تزال تنتهك القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب التحقيق في هذه الجرائم على النحو الواجب وتقديم المسؤولين إلى القضاء ومعاقبتهم. وفي هذا الصدد، ندين إطلاق الصواريخ على المملكة العربية السعودية، بما أن استهداف المراكز الحضرية يشكل جريمة حرب. ونشدد أيضاً على أن أي رد عسكري يجب أن يحترم مبادئ التناسب والمشروعية والحيطة.

وإننا نأسف لأن التجارة في السلع الأساسية وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لا تزال محدودة. وذلك على الرغم من أهمية البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس في آذار/مارس (S/PRST/2018/5) مع التزامات ملموسة ترمي إلى التخفيف من معاناة الشعب اليمني، والمساهمات السخية المعلن عنها لخطة الاستجابة الإنسانية. وكما أشار السيد لوكوك، فإن جميع الموانئ، بما في ذلك الحديدة والصليف ومطار صنعاء، يجب أن تبقى مفتوحة. والمطار مهم بصفة خاصة لإدخال اللوازم الطبية وإجلاء الحالات الإنسانية الطارئة. ولا بدّ أيضاً من كفالة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية على نحو مأمون ودون عوائق.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع الدائر في اليمن، والإشارة إلى أن وفد بلدي سيواصل العمل بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) من أجل وضع حد لمعاناة السكان المدنيين وبناء السلام المستدام في ذلك البلد.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): سيدي الرئيس، أود في بداية مداخلتي أن أهنئكم، سعادة السفير ميسا كوادرا، على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي مع تمنياتنا لكم بالتوفيق والسداد، وأن أتقدم إليكم بالشكر لإتاحة الفرصة لنا للحديث أمام هذا المجلس. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الأمين العام على تفاعله وانخراطه المباشر في الشأن اليمني، وكذا رؤيته الواضحة لطريق الحل في اليمن. وأشيد بدوره المباشر في إنجاح مؤتمر جنيف الذي التأم بداية الشهر الجاري لتمويل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن.

كما أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للسيد الأمين العام إلى اليمن، على إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس والتي تأتي وهو يبدأ تلمّس طريقه في سبيل حلحلة الأزمة اليمنية التي تدخل عامها الرابع، والتي خلقها انقلاب ميليشيات الحوثي ضد الحكومة الشرعية التي كانت تقود عملية تحوّل عميقة في اليمن تعكس التطلعات النبيلة والمشروعة للشعب اليمني بكافة قواه السياسية ومكوناته المجتمعية وبإشراف من الأمم المتحدة ومجلسكم هذا. ومن هنا أجدد موقف حكومة بلدي الداعم لجهود السيد المبعوث الخاص، والوعد بأن نعمل معاً بروح بناءة ومرنة للتوصل إلى سلام مستدام في بلدي اليمن، يضع نهاية لحالة التدمير الشامل ويوقف الحرب التي أشعلها الحوثيون ضد شعبنا منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ .

إن البحث عن طريق السلام في اليمن محكوم بمرجعيات قلَّما توفرت في أزمات أخرى في العالم، وعناصر الحل كما أشار إليها السيد المبعوث الخاص واضحة. وقد حاولت الميليشيات الحوثية الإيرانية عبر حلفائها وأصدقائها التقليل من أهمية المرجعيات في الأزمة اليمنية، والتأكيد على أن الحوثيين وصلوا إلى السلطة ولن يتنازلوا عنها، وأنّ بإمكانهم الاعتداء على الشعب اليمني والدول المجاورة وفرض واقع العنف والفوضى العارمة في المنطقة ليتم في

الأخير الرضوخ لأجندة إيران التوسعية. إن القبول بأن تكون العصابات الحوثية هي الضامن لأمن اليمن واستقرار المنطقة هو منتهى المغامرة السياسية. فلا يمكن لليمن ولا يمكن لأي دولة من دولكم أن تقبل بأن تدار الحياة السياسية فيها من قبل مليشيات مسلحة، على شاكلة حزب الله الإرهابي، تتلقى دعمها المالي والتسليحي من دولة أخرى وتعمل وكيلاً لها.

ومن هنا فقد أبدينا ونبدي استعدادنا في الحكومة اليمنية للعمل مع المبعوث الخاص وفق المرجعيات التي أجمع اليمنيون عليها وحظيت بإسناد من المجتمع الدولي، والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية؛ ومخرجات الحوار الوطني الشامل الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة طوال العام ٢٠١٣ وأثمر عن وثيقة تصالحية عكست تطلعات كافة مكونات المجتمع اليمني؛ وكذا وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني، وعلى وجه الخصوص القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يشكّل الأرضية الضرورية لحل النزاع في اليمن، وهو يعكس إدراك مجلس الأمن لجوهر المشكلة في اليمن، ويشكّل اليوم، كما كان بالأمس، القرار الضرورة والطريق إلى السلام المستدام في اليمن.

وحينما كنا في الكويت في النصف الأول من عام ٢٠١٦، أبدت الحكومة اليمنية مرونة كبيرة في تنفيذ مقتضيات القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ووقعت على وثيقة الترتيبات الأمنية على طريق التوصل إلى توافق سياسي شامل، إلا أن الحوثيين لم يكونوا مستعدين ورفضوا التوقيع كما أشار السيد اسماعيل ولد الشيخ أحمد أمامكم هنا في إحاطته الأخيرة إلى المجلس في شهر شباط/ فبراير الماضي (انظر S/PV.8191). وقبلها في بييل، حينما كنا في الاتحاد السويسري، كنا في الحكومة اليمنية نطالب بإجراءات بناء الثقة، وكان الطرف الانقلابي يرفضها تماماً، ونراها تعود اليوم لتتصدر رأس قائمة الأولويات.

فكما أشرتم جميعاً، الموانئ والمطارات والمرتّبات وإطلاق سراح المعتقلين هي أولوية اليوم. فإن كان الطرف الانقلابي يدرك حجم المأساة الإنسانية التي أدخل فيها اليمن وشعبها، يمكننا أن نتحرك اليوم معاً بإشراف المبعوث الخاص في ملفات عدة سبق وطرحت في بييل، مثل إطلاق سراح جميع المعتقلين، واتخاذ إجراءات فورية لتحسين الوضع الإنساني من قبيل وقف إعاقة إيصال المساعدات الإنسانية، ووقف الاعتداء على العاملين في المجال الإنساني والسماح بوصول العاملين الإنسانيين دونما إعاقة إلى جميع المناطق.

وفي بييل أيضا، كانت إجراءات الإنعاش الاقتصادي ضرورية للتخفيف من معاناة الشعب اليمني مثل مساعدة البنك المركزي اليمني على توفير الاستقرار للريال اليمني ودفع المرتبات وإعادة إنعاش الدورة المالية وتحفيز عجلة الاقتصاد والاستثمار وتسهيل استيراد المواد الغذائية، وهذا ما نعمل عليه الآن.

إن الحكومة اليمنية ترحب بالأفكار التي طرحها السيد مارتن غريفيثس حول فتح مطار صنعاء للحالات الإنسانية، خلال لقائه بفخامة الأخ الرئيس خلال الأسبوع الماضي، تحت إشراف الأمم المتحدة وضمان خروج الميليشيات منه، وهو ما طرحته الحكومة اليمنية في السابق، ونوافق عليه اليوم، ولكن يبقى أمر تطبيع الحياة في النهاية مرهونا بنهاية الانقلاب وعودة المؤسسات الدستورية.

إننا نهيب بمجلس الأمن، الذي كان موحد الموقف وواضح الرؤية منذ بداية انخراطه في الأزمة اليمنية في عام ٢٠١١، كما نهيب بالسيد مارتن غريفيثس أن يضع نصب عينيه انصياع الحوثيين لقرارات مجلس الأمن وألا يكافؤوا على جرائمهم ضد الإنسانية حتى لا تتمادى الميليشيات المسلحة في دول العالم أجمع ضد الحكومات الشرعية وحتى لا ينتشر الإرهاب والفوضى. إن تحقيق السلام في اليمن يبدأ من خروج الميليشيات الحوثية من المدن ومؤسسات الدولة التي احتلتها ونهبتها وتسليم الأسلحة التي نهبتها من مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وتحديدا تسليم الصواريخ الباليستية التي زودتها بها إيران والتوقف

عن الاعتداءات على أراضي المملكة العربية السعودية وعن ممارسة سلطات الحكومة وعن اقتراف واحدة من أكبر الجرائم في القانون الدولي، ألا وهي، تجنيد الأطفال. وهذا هو طريق السلام ولا طريق غيره.

يستمر النظام في إيران في ممارسة التدخل السافر في الشؤون الداخلية لليمن ودول المنطقة. وقد بعثت الحكومة اليمنية وتحالف استعادة الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، العديد من الرسائل إلى المجلس وإلى الأمين العام حول الهجمات بالصواريخ الباليستية إيرانية الصنع التي تشنها ميليشيات الحوثي على أراضي المملكة العربية السعودية، والتي بلغت حتى اليوم ١١٩ صاروخا والتي تؤكد أن إيران دولة راعية للإرهاب وتسعى لزعزعة الأمن والاستقرار في كامل دول المنطقة.

كما أن حكومة بلدي أصدرت بياناً في ١١ نيسان/أبريل الجاري حول استمرار عمل سفارة إيران في صنعاء، والتي يستخدمها النظام الإيراني كمركز لقيادة العمليات وتقديم الخبرات العسكرية واجتماعات الخبراء العسكريين الإيرانيين مع قيادات الانقلاب على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية اليمنية وإيران في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، والرسالة التي بعثتها الحكومة اليمنية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بعد تحققها من أن إيران لم تغلق بعثتها في اليمن، والتي تبلغ فيها الحكومة النظام الإيراني بأنه غير ممتثل لقرار قطع العلاقات وتمهل بعثته الدبلوماسية ٧٢ ساعة لمغادرة الأراضي اليمنية، إلا أن العناصر الإيرانية الإرهابية من الحرس الثوري ما زالت تستخدم مبنى السفارة في صنعاء كغطاء لأنشطتها العسكرية والتدريبية لدعم الحوثيين في انتهاك فاضح للقانون الدولي.

لقد فشل مجلس الأمن في الضغط على إيران لوقف تدخلاتها في الشؤون اليمنية وتهديدها للأمن والاستقرار الإقليمي وللتوقف عن تهريب الصواريخ وتهديد الملاحة الدولية جنوب البحر الأحمر وباب المندب.

تستمر المعاناة الإنسانية في اليمن ويتدهور الوضع يوماً عن سابقه في كارثة إنسانية غير مسبوقة في القرن الواحد والعشرين، حيث شهدت جميع المناطق اليمنية الواقعة تحت سيطرة الانقلابيين تدميرا ممنهجا لكافة مقدرات الدولة، بلغت معه المعاناة الإنسانية مستويات مروعة. ولا يسعنا هنا، ونحن نتناول الجهود الدولية لمواجهة الكارثة الإنسانية التي تسبب فيها الانقلاب الحوثي في اليمن، إلا أن نشيد بنتائج مؤتمر جنيف الذي دعا إليه الأمين العام في ٣ نيسان/أبريل الماضي بالتعاون مع الحكومتين السويسرية والسويدية، والذي تمكّن من حشد ما قيمته ٢,١ بليون دولار لصالح خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠١٨ والتي بلغت ثلاثة بلايين دولار. وأجدها مناسبة لتقديم الشكر الجزيل لحكومتي سويسرا والسويد على تنظيم المؤتمر، كما أتوجه بجزيل الشكر للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت وجميع الدول التي قدمت إسهامات سخية لصالح إغاثة الشعب اليمني.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، في إحداث نقلة نوعية في عمل مكتب الشؤون الإنسانية وفي تطوير أداء المؤسسات الإنسانية في اليمن وجميع عناصر ومكونات إيصال المساعدات الإنسانية لكل من يحتاجها في عموم اليمن. ونُذكّر بمراسلات حكومة الجمهورية اليمنية إلى مكتب الأمين العام حول كافة المعوقات التي تضعها المليشيات الحوثية أمام المشتغلين في الجانب الإنساني وسرقة المعونات الإنسانية، وآخرها رسالة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية إلى الأمين العام المتعلقة بشكوى ”اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين“ في ٥ آذار/مارس الماضي إلى مساعد وكيل الأمين العام حول ما يتعرض له موظفو الأمم المتحدة من انتهاكات وابتزاز وتهديد من قبل الحوثيين.

تتحصن الميليشيات الحوثية خلف الكارثة الإنسانية للشعب اليمني وتستخدمها ضمن أجندتها السياسية لتقديم

صورة الضحية. وتحدثت بالأمس إلى المبعوث الخاص حول كيف أن القمامة بدأت تزداد في شوارع صنعاء في تكرار لظاهرة انتشار جائحة الكوليرا. هناك عمل منظم لتكرار هذه الجائحة وتحميل المجتمع الدولي والحكومة اليمنية المسؤولية. ونحن نحذر من هذا، وهو ما أشار إليه السيد مارك لوكوك في كلمته، من أن الظروف تعود وستعود الجائحة وسيواجه المجتمع الدولي تحديا أكبر. إنهم يقدمون صورة الضحية ويبتزون المجتمع الدولي.

وقد حذرت مراراً من تركيز البعض على الشأن اليمني في مجلس الأمن باعتباره شأنا إغاثيا إنسانيا في غياب الحل السياسي وعدم قدرة المجتمع الدولي على الضغط على الطرف الحوثي للجلوس إلى طاولة المفاوضات لتنفيذ مقتضيات السلام بموجب القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). ونحن اليوم، بعد النتائج الطيبة التي حققها مؤتمر جنيف، لا يمكننا أن نتوقع أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الموارد السخية خلال الأعوام القادمة في ظل غياب حل سياسي. ومن هنا، فإنني أهيب بمجلس الأمن ممارسة الضغط على الطرف الانقلابي الذي يرفض مبادرات السلام وتجريمه أمام العالم .

وختاما، يناشدكم الشعب اليمني الوقوف معه في هذه اللحظات التاريخية الحاسمة، كما كان عهده بكم منذ بداية أزمة الانتقال السياسي في اليمن في العام ٢٠١١. فذاكرة الشعوب أكبر ولن ينسى شعبنا اليمني مواقفكم النبيلة لوقف هذه الحرب وإنهاء الانقلاب وعودة اليمن الاتحادي الديمقراطي الجديد، الذي يتسع لكل أبنائه، رافدا للفعل الإنساني والاستقرار والأمن الإقليمي والدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.